عمل وتنمية

مجلة فصلية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ نوفمبر 2014 «العدد الخامس» - ISSN: 2210-18000

انطلاق الدورة الـ31 لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بالكويت

الإمارات نائباً
لرئيس مجلس
«مركز التدريب الدولي»

نجاح باهر لفعاليات
المهرجان الخليجي الرابع
للعمل الاجتماعي في قطر

Isso-5.indd 1 11/18/14 11:24 PM

في هذا العدد

4 تعميق العمل التطوعي في دول مجلس التعاون

سوق العمل الخليجي يوفر أكثر من مليون وظيفة سنوياً 6

8 الانتهاء من الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف

ورشة عمل خليجية لكتابة التقارير الاجتماعية 9

11 الصبيح تترأس الاجتماع التنسيقي الـ48 لمجلس وزراء العمل الخليجي

مجلس وزراء «الشؤون العرب» يوافق على 3 مقترحات للبحرين 15

المكتب التنفيذي

مجلة فصلية تصدر عن:

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس التحرير:

عقيل أحمد الجاسم

فريق التحرير:

محمود علي حافظ
خليل يعقوب بوهزاع
عدنان رمضان عوض
عيسى خليل الدرازي

هاتف:
+973 17530202

فاكس:
+973 17530753

البريد الإلكتروني:
info@gcclsa.org

صندوق بريد:
26303 ☐ المنامة
مملكة البحرين

تدقيق وتصحيح لغوي:
سيد عماد علوي

إخراج وتصميم:
سلفر لاين للإعلانات
+973 33800877

Isso-5.indd 2 11/18/14 11:24 PM

افتتاحية

تنعقد الدورة الحادية والثلاثين لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت، في ظل متغيرات محلية واقليمية ودولية لها انعكاسات مباشرة على سوق العمل وقضايا القوى العاملة وملفات التنمية الاجتماعية المستدامة، وهي متغيرات يصل مداها لجميع دول مجلس التعاون على حد سواء نظراً للتقارب بين ظروفها ومواردها الاقتصادية وبيئاتها الاجتماعية والثقافية، مما يجعل من مصلحة هذه الدول أن تستمر بخطى حثيثة في زيادة وتفعيل الجهود لمواجهة التحديات في مختلف جوانب الحياة وخصوصا في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية، والتفاعل مع تلك التحديات ومعالجتها وفق رؤى مشتركة أساسها التعاون والتكامل خدمةً للمواطن الخليجي، بغية توفير ما يطمح إليه من حياة كريمة وعمل منتج، ويأتي ذلك ترجمة وتجسيداً لتوجيهات وقرارات أصحاب المعالي والسعادة وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس.

نضع على طاولة مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون عدداً من المواضيع التي تتطلب النظر فيها وإعداد التوصيات المناسبة بشأنها، وفي مقدمتها متابعة تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية بدول المجلس وكذلك موضوع آليات تطوير التفتيش ودور في تفعيل العمل المشترك وبرامج البطالة والتأمين ضدها وتطوير البرامج الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تلك المواضيع المتصلة بتمكين الأسرة وتحقيق الضمان الاجتماعي لها وبحث سبل تعزيز جودة الحياة لكبار السن وتعزيز الحقوق المتعلقة بالطفولة والأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير مكانة التعاونيات، وغيرها من قضايا تمس هموم المواطن الخليجي كما وتؤثر في اسلوب حياته. وإننا على ثقة بأن المجلسين سيواصلان التوجيه بالقرارات المناسبة لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية.

ولقد فرض العالم بمتغيراته التي تتوالى يوماً بعد يوم تحديات كبيرة لجميع الشعوب ونحن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لسنا بمعزل عن تلك التحديات مما يحتم علينا مراجعة البرامج والسياسات والخطط التي من شأنها أن تواكب المتغيرات وترقى بمستوى الخدمات المقدمة وتحافظ على مكتسبات المجتمع الخليجي وتسهم في وقايته من أية تأثيرات سلبية تهدد تماسكه، آملين أن تتكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق.

عقيل الجاسم

Isso-5.indd 3 11/18/14 11:24 PM

في ختام ورشة «واقع المنظمات الأهلية في التشريعات الخليجية».. مشاركون:

أهمية تعميق العمل التطوعي الخليجي وجمعياته

جانب من الورشة الحوارية

خلص المشاركون في الورشة الحوارية حول واقع المنظمات الأهلية في التشريعات الخليجية، التي نظمها المكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، إلى توصيات عدة هي خلاصة نقاشاتهم على مدى ثلاث جلسات، يأتي في مقدمتها أهمية النظر في إمكانية دراسة تطوير التمثيل الإداري في وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون من حالة القسم أو الإدارة إلى مستوى وكالة إدارية في الجهاز الوزاري تعنى بشؤون الجمعيات الأهلية في دول المجلس.

وأكد المشاركون في الورشة التي عقدت بالمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية التابع للوزارة، على أهمية الاستمرار في تنظيم الحلقات والورش والندوات وتبادل الزيارات الميدانية للعاملين في مجال المنظمات الأهلية، وعلى أن يتم تنظيمها في جميع دول المجلس؛ وذلك من أجل تعميم الاستفادة، وتعميق العمل التطوعي الخليجي وجمعياته. وأبدى المشاركون رغبتهم في أن يتكفل المكتب التنفيذي بإعداد دراسة حول العمل الخيري التطوعي ومؤسساته وجمعياته وجهاته ، إضافة إلى مشكلاته وتحدياته في دول مجلس التعاون.

ودعوا إلى النظر في منح مقدمي طلب تسجيل الجمعية وإشهارها الحق في الطعن بقرار رفض تسجيلها وإشهارها أمام القضاء؛ لما يحققه ذلك من ضمان حقيقي لممارسة الحق في تكوين الجمعية بما يتفق وأحكام القانون.

وشدد المشاركون على دعوة الجهات المختصة بالدول الأعضاء إلى اتباع نهج إحالة الجمعية المخالفة إلى القضاء لاتخاذ القرار المناسب بحقها وفقاً للقانون عن المخالفة المنسوبة إليها، بدلاً من انفراد الجهة الإدارية باتخاذ القرار الذي تراه بحق الجمعية في حالات ارتكابها مخالفة للقانون ولنظامها الأساسي.

نمو المجتمع المدني

وقال خبير منظمات المجتمع المدني في المفوضية البريطانية نايغل تارلنغ في ورقة العمل التي قدمها بعنوان «موارد وتمويل المنظمات الأهلية في التجربة البريطانية»، إن «حجم المجتمع المدني ينمو بشكل مطرد، ويقدر حجم إسهامه الإجمالي في التنمية العالمية بنحو ٢,٣ تريليون دولار»، موضحاً أن «المفوضية البريطانية كجهة رقابية حكومية تفكر في تطوير العمل الأهلي التطوعي».

وأشار تارلنغ إلى أن «المفوضية البريطانية تشرف على المنظمات الأهلية، وتتسلم تقاريرها بشكل سنوي وتنشرها على الموقع الرسمي للمفوضية»، مشيراً إلى «وجود نحو ١٦٥ ألف منظمة أهلية على موقع المفوضية ويمكن لأي شخص دخولها والاطلاع على أنشطتها».

من جانبه، قال مدير عام المكتب التنفيذي، عقيل الجاسم، إن «إدارة الشؤون الاجتماعية نفذت بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية ورشة حوارية ناجحة حول واقع المنظمات الأهلية في التشريعات الخليجية، حيث جمعت مشاركين في مختلف دول مجلس التعاون، إضافة إلى اليمن وممثل عن المفوضية البريطانية التي استعرضت التجربة البريطانية في تمويل المنظمات الأهلية».

ارتكازات الورشة

وبين الجاسم أن «الورشة الحوارية ارتكزت أساساً على العدد (٧٤) من سلسلة الدراسات الاجتماعية (التنظيم القانوني في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون)، والعدد (٨٥) (الدليل الاسترشادي لمشروعات قوانين الجمعيات الأهلية التطوعية في دول مجلس التعاون) التي أصدرهما المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، ليكونا جوهر الورشة الحوارية استناداً إلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في اجتماعهم الأخير بالمنامة في أكتوبر الماضي حيث قرر المجلس تكليف المكتب التنفيذي باختيار بعض الكتب الصادرة في سلسلة الدراسات الاجتماعية للمكتب التنفيذي وتحويلها إلى موضوعات لورش عمل أو حلقات نقاشية للعاملين في وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء».

وأشاد الجاسم بالجهود المبذولة في إنجاح مثل هذه الفعاليات والأنشطة الخليجية التي من شأنها أن تعزز من مسيرة العمل الخليجي المشترك، مقدراً جهود وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين وبالأخص جهود وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة فاطمة البلوشي، على ما تقدمه من مبادرات نوعية وجهود جبارة من شأنها أن تدفع عجلة المشروعات الخليجية المشتركة إلى الأمام.

Isso-5.indd 4 11/18/14 11:24 PM

يسهّل حصول مواطني «التعاون» على فرص وظيفية

مشروع «خلجنة» ينطلق خلال 6 أشهر

أكد أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، عبدالرحيم حسن نقي، أن موقع مشروع «خلجنة» الإلكتروني، سيكون جاهزاً بعد ستة أشهر المقبلة، فيما تبدأ بعده المرحلة التالية من التشغيل الفعلي لهذا المشروع.

جاء تصريح نقي بمناسبة إطلاق اتحاد غرف الخليجية مشروع «خلجنة» الهادف إلى مساعدة أبناء دول المجلس في إيجاد فرص عمل، وذلك دعماً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال أحدث التقنيات، حيث وقع أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم حسن نقي اتفاقية مع ممثل شركة جاوا تالنت بالبحرين المهندس ناصر الشيحة، والتي ستتولى تنفيذ المشروع. وقال نقي إن مشروع خلجنة يهدف إلى تسهيل البحث عن الفرص الوظيفية، وتدريب وتهيئة أبناء دول مجلس التعاون لسوق العمل، إضافة إلى إعداد البحوث والدراسات المتخصصة في مجال توظيف الخليجيين.

وبين أن الاتحاد سيكون الداعم للمشروع، من خلال تجميع وتوفير طلبات التوظيف للباحثين عن العمل فقط، والتركيز على خدمة الباحثين عن العمل، مشيراً إلى أنه سيكون مصدرها الغرف التجارية أو الشركات الكبرى في المنطقة التي أبدت تعاونها من خلال عقود، خاصة في الإمارات والسعودية.

وأوضح أن هناك دولاً تسعى لتصدير عامليها كتجربة من مبدأ تفعيل بند المواطنة الاقتصادية،

عبدالرحيم حسن نقي

أحد أهم البنود الرئيسة في السوق الخليجية المشاركة، لافتاً إلى أن هناك دولاً خليجية انتهت من إصدار قوانين بهذا الشأن، مشيراً إلى أنه سيتم إعادة طرح العروض والسير الذاتية من طالبي العمل.

وحول الوظائف المطروحة، أوضح أنها في مجالات عدة بالقطاع الخاص، وتتنوع ما بين العالية والمتوسطة، مشيراً إلى أن العروض ستكون غير مغرية، مؤكداً أن هذا المشروع يعمل على أن يتم تفعيل المساواة بين دول المجلس في القطاع الخاص الذي يطمح إلى استقطاب أكبر عدد من العاملين لديه من الخليجيين.

الدوسري يترأس اجتماع اللجنة التحضيرية للدورة (31) للمجلسين

أعرب مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة جمال الدوسري عن ثقته الكبيرة في جميع اعضاء اللجنة العليا والجهود المبذولة من اجل إنجاح اجتماعات الدورة ٣١ لوزراء الشؤون الاجتماعية واجتماعات وزراء العمل ووكلاء وزارة الشؤون الاجتماعية ووكلاء العمل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي ستعقد في الكويت أواخر الشهر الجاري، مشيدا بدور اللجنة في التحضير والاستعداد لهذا الحدث وبما يقومون به من جهود لتوفير كل السبل لإنجاح أعمال الدورة والاهتمام بالتحضير الجيد للقاءات الأخوة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

جاء ذلك خلال ترؤس الدوسري الاجتماع التنسيقي لأعمال الدورة ٣١ للمجلسين بين المكتب التنفيذي ووزارة الشؤون وهيئة القوى العاملة، والذي بحث العديد من بنود جدول الإعمال ومنها برنامج حفل الافتتاح وجلسات العمل للدورتين وكلمات افتتاح الدورة للمجلسين ولجنتي الوكلاء.

لجنة خليجية تدرس بروتوكول العمل الجبري

نقلت صحيفة «الاقتصادية» السعودية عن المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قوله «إن المجلس شكّل لجنة لدراسة المعيار التكميلي لاتفاقية العمل الجبري»، مشيراً إلى أن تلك اللجنة «تتولى مسؤولية توضيح منطلقات ووجهات نظر دول المجلس اتجاه هذه الأداة التكميلية، وبحث أفضل السبل للتعاطي مع هذا الموضوع».

وحول ما يثار عن منح الجنسية الخليجية لبعض فئات العمالة الوافدة، أكد لـ «الاقتصادية» أنه لا توجد أية اتفاقيات أو معاهدات دولية تُلزم دولةً ما بمنح جنسيتها لبعض أو كل العمالة الوافدة، لافتاً إلى أنها مسألة سيادية خالصة لا منازع عليها، فكل دولة لديها تشريعاتها في منح الجنسية.

وأضاف: «نعتقد نحن في دول المجلس بأن العمالة الوافدة الموجودة في دول المجلس، هي ليست عمالة مهاجرة تنوي أو ترغب في الاستقرار في دول الاستقدام، بل هي عمالة تعاقدية مؤقتة، تحدد مدة بقائها في الدول وفقاً لما تنص عليه عقود العمل، وتغادر إلى موطنها حينما تُنهي الفترة المتعاقد عليها، وعلى هذا الأساس اتفق على تسميتها بالعمالة المتعاقدة المؤقتة».

وفيما يتعلق بما يروج بين الحين والآخر حول وجود انتهاكات في أسواق العمل بدول المجلس، قال: «من المهم أن أوضح بأنه لا يمكن أن أنكر جملةً وتفصيلاً ما قد يتردد بين الحين والآخر عن وجود إخلال بقوانين العمل هنا أو هناك»، مضيفاً: «نحن لسنا مجتمعات ملائكية، ولكن يجب التأكيد في الوقت نفسه، أن جميع دول المجلس لديها من التشريعات والإجراءات التي تحمي حقوق أي فرد على أراضيها».

Isso-5.indd 5 11/18/14 11:24 PM

الجاسم: سوق العمل الخليجي ينتج أكثر من مليونٍ وظيفة سنوياً

- دول التعاون تخطط لتقليل العمالة الوافدة
- حاجة ماسة لتطوير التعليم التقني والمهني
- سياسة استرشادية لتنظيم استقدام العمالة

صحيفة الأيام البحرينية

كشف مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل الخليجي، عقيل الجاسم، عن أن أسواق العمل بدول مجلس التعاون مجتمعة توفر أكثر من مليون وظيفة في العام الواحد، مشيراً إلى أن الجزء الأكبر من تلك الوظائف تذهب للعمالة الوافدة.

وقال في حوار مع «الأيام» إن إجمالي العمالة الوافدة في الخليج يصل لأكثر من ١٥ مليون عامل وافد.

وأكد الجاسم أن دول التعاون تعمل على طرح برامج وخطط تستهدف التقليل من حجم العمالة الوافدة لديها، وخصوصاً في المستويات المهنية التي تتوافر فيها قوى عاملة خليجية.

وأوضح أن هناك فريقاً برئاسة وزير العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة معنيٌّ بوضع سياسة استرشادية لتنظيم سياسات الاستقدام في دول المجلس، وقد أنجز الفريق بصورة مبدئية وثيقة سياسة في هذا الشأن من المقرر أن تعرض على أعمال المجلس الوزاري في نوفمبر ٢٠١٤ في دولة الكويت.

تحديات سوق العمل

■ ما أبرز التحديات التي تحد من تطور سوق العمل الخليجي بما يلبي طموحات قادة وشعوب دول الخليج؟

● أسواق العمل في دول مجلس التعاون – بشكل عام – متطورة من حيث قدرتها على توفير الوظائف، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن أسواق العمل الخليجية مجتمعة توفر ما يفوق مليون وظيفة في العام، ويعمل في منطقة الخليج ما يفوق ١٥ مليون عامل وافد. هذا بشكل عام، ولكن بعد الدخول في التفاصيل، تكشف لنا الدراسات والتقارير أن الجزء الأكبر من تلك الوظائف يذهب للعمالة الوافدة، لأسباب عديدة؛ أولها أن الوظائف التي ينتجها سوق العمل، في الغالب تتطلب مهارة محدودة وأجورها متدنية، إضافة إلى العزوف الحاصل لدى الشباب من التوجه لبعض أنواع الوظائف والمهن اليدوية التي أصبحت غير مرغوبة من القطاعات الشبابية، إما بسبب تدني الأجور فيها أو كون المستوى التعليمي الذي وصل إليه الشباب في المنطقة، لا يتناسب وطبيعة تلك الوظائف. هذا الأمر دعا وزارات العمل في المنطقة إلى وضع مسألة توطين الوظائف على سلم أولوياتها، وأطلقت من أجلها العديد من المبادرات الهادفة إلى زيادة نسبة مساهمة العمالة المواطنة في سوق العمل، وبالتحديد في القطاع الخاص، وذلك بعد أن اعتمدت دولنا بعد مرحلة الاستقلال في الستينات والسبعينات على المواطنين في القطاع الحكومي بسبب بدء إنشاء مؤسسات الدولة، وأصبحت المؤسسات الحكومية غير قادرة على استقبال المزيد من الموظفين.

ويمكن في هذا المجال أن نورد العديد من الأمثلة على تلك الخطوات الإيجابية، على سبيل المثال المبادرة التي اتخذتها دولة الكويت منذ سنوات حينما أنشأت برنامج هيكلة القوى العاملة والبرنامج التنفيذي للحكومة، وكذلك الخطوات التي قامت بها مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وغيرها من المبادرات في دول المجلس التي تهدف إلى تمكين الشباب اقتصادياً، وبالتالي الحد قدر الإمكان من العمالة الوافدة.

توطين الوظائف

■ ما المعوقات التي تحول دون توطين الوظائف أو خلجنتها؟

● إن منظومة دول مجلس التعاون مبنية على التعاون وليس على الوحدة كما هو حاصل في الاتحاد الأوروبي، نعم هناك جهود من أجل توحيد التشريعات والممارسات على مستوى دول المجلس في شتى القطاعات، ولكن مازالت قضية التوحيد التام بحاجة إلى مزيد من الوقت. وبالتالي لا يمكن وضع سياق توطين الوظائف في السياق الخليجي، بل يجب التركيز على المستوى الوطني من جهة، وبحث سبل التكامل على المستوى الخليجي من جهة أخرى.

وبهذه المناسبة، فإن المكتب التنفيذي يثمن عالياً الجهود الجبارة والمبادرة القيمة التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية، حول الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة جديدة وجريئة وهي مرحلة الوحدة بين دول المجلس.

دعني أوضح قليلاً في هذه النقطة، أن لكل دولة خليجية استراتيجياتها ورؤيتها الوطنية الهادفة إلى توسيع مساحة مشاركة المواطنين في القوى العاملة، وبالتالي قد تتقاطع تلك المبادرات ولكن ليس بالضرورة تكون تلك المبادرات متكاملة، لاسيما وأن القطاع الخاص يبحث بالدرجة الأولى عن الكفاءات

Isso-5.indd 6 11/18/14 11:24 PM

والخبرات بأقل كلفة ممكنة.

أضف إلى ذلك، أن مخرجات التعليم التي لا تتناسب ومتطلبات سوق العمل، حسب ما يكرر دائماً أصحاب العمل، وهو أمر يستدعي الدراسة والتحليل المعمق من قبل صناع القرار في دول المجلس لبحث سبل تطوير مخرجات التعليم وإطلاق مبادرات في مجال التعليم المهني والتقني.

أما فيما يتعلق بزيادة العمالة الأجنبية، فهذا الأمر يُرد إلى أن الجزء الأكبر من الوظائف التي يوفرها سوق العمل هي في قطاع الإنشاءات، وهو كما ذكرت سابقاً، قطاع غير مستقطب للعمالة الوطنية.

ولكن رغم كل ذلك، بذلت دول المجلس جهوداً في تحقيق المواطنة الخليجية تنفيذاً لقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون، حيث أصدرت العديد من دول المجلس، ومن ضمنها مملكة البحرين، تشريعات تساوي فيها العامل الخليجي بالعامل المواطن في أغلب الامتيازات، والأمر ذاته ينطبق على تنقل رؤوس الأموال، إذ نرى بشكل جلي حجم الاستثمار البيني في دول المجلس.

قرار وقف استقدام العمالة

■ ما توجه مجلس وزراء العمل في دول مجلس التعاون نحو العمالة الوافدة التي يمكن استبدالها، وهل من مشاريع على مستوى دول المجلس للحد أو تقليص حجم الاستقدام، وهل تشكل العمالة الوافدة غير الماهرة هاجساً للمجتمع؟

● لا يمكن بأي حال من الأحوال إصدار قرار فوري بوقف استقدام العمالة الوافدة، ولكن هناك برامج وخططاً تستهدف التقليل من حجمها، وخصوصاً في المستويات المهنية التي تتوافر فيها قوى عاملة خليجية، على المستويين الوطني والخليجي.

وعلى مستوى مجلس وزراء العمل، هناك فريق برئاسة وزير العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة معني بوضع سياسة استرشادية لتنظيم سياسات الاستقدام في دول المجلس، وقد أنجز الفريق بصورة مبدئية وثيقة سياسية في هذا الشأن من المقرر أن تعرض على أعمال المجلس الوزاري في نوفمبر ٢٠١٤ في دولة الكويت.

ويتسق هذا الجهد الخليجي مع الجهود الوطنية لكل دولة من دول المجلس، والتي شرعت في تطبيق مشاريع وبرامج تهدف إلى تقليل الاعتماد على اليد العاملة الوافدة والسعي نحو تمكين المواطنين من العمل في القطاعات التي يمكن استقطابهم فيها سواء من خلال الدعم المالي الذي غالباً يكون على شكل تعويض عن فارق الأجور، أو الدعم الفني المتمثل في التدريب وبناء القدرات وتطويرها.

العمالة المنزلية

■ دول مجلس التعاون تتباحث فكرة إيجاد عقد نموذجي لاستقدام عمال المنازل، فإلى أين وصلت هذه الفكرة وما مميزات العقد؟

● موضوع العمالة المنزلية معقد وشائك إلى حد ما، فالمسألة ليست منحصرة في عقد العمل، فهناك التزامات متقابلة تقع على طرفي علاقة العمل، رب العمل والعامل المنزلي، وبالتالي هناك جهود على مستوى المجلس في تنظيم هذا القطاع بشكل عام، سواء من خلال عقد استرشادي أو من خلال تنظيم عمل مكاتب الاستقدام، ولكن ما يجب التأكيد عليه هنا بأن هناك التزامات تقع أيضاً على دول إرسال العمالة التي يجب عليها أن تقوم بدورها في توفير الحماية لعمالها قبل خروجهم من دولهم، من خلال ضبط مكاتب توظيف العمال المنزليين في تلك الدول. من وجهة نظرنا، نرى بأن هناك مسؤولية كبرى ملقاة على عاتق الدول المرسلة من حيث تثقيف وتدريب تلك العمالة، وهناك ملاحظات عديدة لدى الدول المستقبلة للعمالة على نوعية العمالة التي تدخل دولنا، وقد سبق أن تم شرح واستعراض وجهة النظر هذه إلى الدول المرسلة للعمالة أثناء المؤتمرات واللقاءات التي عقدت معهم.

إن دول المجلس مجتمعة أصدرت وستصدر تشريعات توسع نطاق الحماية لهذه الفئة من العمال، فعلى سبيل المثال شملت مملكة البحرين العمالة المنزلية بجزء كبير من أحكام قانون العمل، كما أصدرت المملكة العربية السعودية لائحة خاصة بالعمال المنزليين، فيما مازالت تدرس دول المجلس الأخرى مشاريع قوانين تستهدف تنظيم علاقات عمل العمال المنزليين. وبناءً على ذلك، قد يكون من الصعوبة وضع عقد موحد لجميع الدول نظراً لتفاوت التشريعات، وعلى هذا الأساس فإن المشروع المعروض على المجلس في دورته المقبلة هو مشروع عقد استرشادي، يأخذ في الاعتبار مرئيات ومقترحات كافة الدول الأعضاء وأيضاً يتماشى مع المعايير الدولية وبما لا يتعارض ومبدأ سيادة كل دولة من دول المجلس. من جهة أخرى، هناك فريق مشترك بين دول المجلس، يترأسه وزير العمل والشؤون الاجتماعية في دولة قطر، يعكف على بحث موضوع العمالة المنزلية من كافة الجوانب، وقد عقد هذا الفريق لغاية الآن اجتماعين ستعرض نتائجه على أعمال الدورة (٣١) لمجلس وزراء العمل المقرر عقدها في نوفمبر ٢٠١٤ في دولة الكويت، حيث نعوّل كثيراً على عمل هذا الفريق الذي سيخرج بنتائج ومشاريع تسهم في زيادة تنظيم العلاقة بين أرباب المنازل والعمال المنزليين، لما فيه مصلحة الطرفين.

■ كثرت الأنباء حول فتح المجال أمام العمالة الوافدة للتنقل بين دول المجلس، فما صحة هذه الأنباء؟

● إن هذه الأنباء غير صحيحة جملةً وتفصيلاً، وقد سبق لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت، التي نقلت إحدى الصحف الخبر على لسانها، وقد نفت هذا الموضوع.

ما هو مطروح على أجندة مجلس وزراء العمل هو دراسة تنقل العمالة على المستوى الوطني بين صاحب عمل وآخر، والهدف من هذه الدراسة هو منح العامل الوافد حرية الانتقال من عمل إلى آخر وفقاً لبعض الشروط في الإطار الوطني، إضافة إلى تقليل نسبة استقدام العمالة الوافدة، والعمل على توظيف العمال المتواجدين في سوق العمل.

ولقد سبق لدولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين أن أقرت نظماً وتشريعات تسمح للعامل الوافد بالانتقال من صاحب عمل إلى آخر، وتم تنظيم عملية الانتقال من خلال إجراءات محددة توازن بين التزامات العامل وحقه في الانتقال وبين حقوق والتزامات صاحب العمل.

تحديات أسواق العمل

■ ما أبرز الملفات في المجال العمالي التي ستعرض على الكويت في دورة نوفمبر ٢٠١٤؟

● إن الاجتماعات الوزارية السنوية فرصة لوزراء العمل في دول المجلس لتباحث أبرز التحديات التي تواجه أسواق العمل في دول المجلس، وكيف يمكن وضع سياسات وحلول لتلك التحديات بشكل جماعي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الموضوعات التي يناقشها المجلس بعضها متكرر، متعلق بالإجراءات الإدارية والمالية للأمانة الفنية للمجلس، ممثلة في المكتب التنفيذي، والبعض الآخر فني ذو علاقة بالتحديات التي تواجه سوق العمل كما أشرت.

إن أبرز الموضوعات التي من المقرر أن يناقشها المجلس في دورته المقبلة، دراسة حول انتقال العمالة الوافدة على المستوى الوطني، وأخرى حول جهود دول المجلس في مكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر، وأخيراً بحث ومناقشة إشكاليات توظيف الشباب في القطاع الخاص، وهذا البند ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ الأول يناقش موضوع مبادرات دول المجلس في زيادة نسب توظيف المرأة، والثاني يبحث في برامج وخطط التدريب في دول المجلس وكيفية تطويرها، والثالث تقرير يناقش بشكل عام إشكاليات توظيف الشباب في القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى البنود المتكررة على جدول الأعمال المتعلقة بالتنسيق بين الدول الأعضاء في المؤتمرات والاجتماعات ذات البعد العمالي التي تعقد على المستوى العربي والدولي.

Isso-5.indd 7 11/18/14 11:24 PM

دليل «عربي - خليجي» جديد للتصنيف والتوصيف المهني

أنهت اللجنة الفنية المكلفة بإعداد الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني الجديد أعمالها بعد سلسلة اجتماعات عقدتها لتحديث الدليل. وأوصت اللجنة في آخر اجتماعاتها بتكليف المكتب التنفيذي بعرض مشروع «الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني ٢٠١٤م» على الدورة (٣١) لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت - نوفمبر ٢٠١٤م) مع التوصية باعتماده.

وقررت اللجنة الفنية بأنه يعمل بالدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني ٢٠١٤ بعد اعتماده، لمدة سنة (كفترة تجريبية) يتم خلالها جمع ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء عليه، وتعرض على اللجنة في اجتماعها المقبل نهاية العام ٢٠١٥، على أن تقوم اللجنة بمراجعة الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني ٢٠١٤ وتحديثه وفقاً للتطورات التي تشهدها أسواق العمل في دول مجلس التعاون، وفي ضوء ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء.

أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي

من جانبه، قال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، عقيل أحمد الجاسم، إن «التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان له الأثر الكبير في توسع سوق العمل، ما أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة لسد الاحتياجات الفعلية التي تطلبها عملية التنمية في المنطقة»، و«نتيجة لذلك تنوعت الاختصاصات والوظائف في مختلف القطاعات الاقتصادية، ما جعل الحاجة ملحة إلى تنظيم القوى العاملة واستخدامها وتدريبها، ورسم وتنسيق سياسات الاستخدام وتحديد الأجور، ووضع البرامج التعليمية والتدريبية المختلفة وإعداد البيانات الإحصائية وغيرها من المجالات».

وأوضح أن «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمثل إقليماً عربياً متكاملاً ومتجانساً، وهي تسعى في تنفيذ المشاريع الإنمائية لدفع عجلة التطور والتقدم والإنتاج الاقتصادي، ما يفرض ضرورة الاهتمامات بتحقيق وتسريع فاعلية التكامل في تخطيط وتنمية الموارد البشرية وفي تنسيق سياسات التوجيه والإرشاد والإعداد المهني فقد برزت الحاجة إلى تصنيف وتبويب تلك المهن والوظائف في إطار دليل عربي خليجي موحد للتصنيف والتوصيف المهني يتضمن تفاصيل الأعمال والواجبات التي تؤدي في كل مهنة».

التخطيط الاقليمي للموارد البشرية

وأشار الجاسم إلى أن «التخطيط الإقليمي للموارد البشرية لابد أن يقوم على توافر ركيزة من البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالهياكل المهنية الوطنية، وبالتالي الإقليمية، يتم في ضوئها التنبؤ بالاحتياجات الآنية والمستقبلية من القوى العاملة، وبمقدار العرض والطلب وبالتالي اتخاذ الإجراءات العملية للعمل على الموازنة بين العرض والطلب لتفادي الاختناقات في بعض المجالات والفائض في مجالات أخرى، ولتحقيق هذا الطموح ينبغي استخدام لغة مشتركة تيسر جمع ونشر وتبادل هذه المعلومات ويمثل الدليل بمفرداته أساساً فاعلاً لبناء لغة التفاهم المشترك بين دول مجلس التعاون».

ويهدف الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني إلى توفير لغة تفاهم مشترك تتعلق بالهياكل المهنية، تيسر عمليات جمع وتبادل ومقارنة معلومات سوق العمل على المستوى الوطني وعلى المستوى الخليجي. كما يسعى الدليل لتوفير نموذج تصنيف مهني تسترشد به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إعداد وتطوير تصانيفها المهنية الوطنية. وتسهيل معالجة معلومات القوى العاملة باستخدام الحاسب الآلي. ومن المؤمل منه توحيد المسميات المهنية وأرقامها الرمزية على المستوى الخليجي لتيسير التعامل بلغة مشتركة في مجال معلومات سوق العمل.

امتيازات الدليل

ويمتاز الدليل العربي الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني بأنه انبثق أساساً من واقع ميادين العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاء منسجماً وملبياً لاحتياجاتها، فقد قام فريق العمل بدراسة التصانيف والتوصيفات المهنية على مستوى وطني، كما تم إعداد استمارة مسح ميداني لعينات من التوصيف المهني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتأكد من مصداقية التوصيف وكانت نتائج المسح مشجعة للغاية، وبذلك يكون مشروع الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني متميزاً بالواقعية والمصداقية من حيث انسجامه مع واقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

Isso-5.indd 8 11/18/14 11:24 PM

ناقشت عمل النظام الدولي لإعداد تقارير حقوق الإنسان

اختتام دورة متخصصة لكتابة التقارير الاجتماعية

نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دورة تدريبية حول كيفية إعداد التقارير الاجتماعية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية، بمشاركة خليجية واسعة ضمّت مختصين من كل دول مجلس التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية.

وناقشت الدورة التدريبية، مكونات وآليات عمل النظام الدولي لإعداد تقارير حقوق الإنسان وتقرير عن اتفاقية حقوق الطفل وكذلك تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومحوراً رئيساً عن المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بشكل ومضمون التقارير الدولية. كما تم استعراض الأطر الوطنية القانونية لإعداد التقارير الاجتماعية.

إلى ذلك، قال مدير عام المكتب التنفيذي في افتتاح أعمال الدورة إنها معنية بتدريب المشاركين على كيفية إعداد التقارير الاجتماعية المتعلقة بالطفولة والأسرة والمرأة وكبار السن والأيتام والضمان الاجتماعي وذلك وفق آليات ومنهجيات موحدة ومعتمدة علمياً وعالمياً.

المشاركين في الدورة

من جانبها، قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات، مريم الرومي، إن التقارير تعتبر مصدراً حيوياً للمعلومات، كما أنها وسيلة لرصد ومتابعة الإنجازات والتعرف على المعوقات والمشكلات التي قد تعترض سير العمل المؤسسي.

وأكدت الرومي أن التقارير أيضاً مرتكزات للانطلاق إلى برامج جديدة أو تعزيز وتمتين البرامج الحالية أو تغيير المسارات والتوجهات أو إطلاق مبادرات بناءً على لنتائج التقارير وتوصياتها.

ملتقى صاحبات الأعمال الخليجيات بالمنامة يوصي بتأسيس كيان مستقل

أوصى الملتقى الثاني لصاحبات الأعمال الخليجيات الذي استضافته المنامة على مدار يومي ١٥ و١٦ أكتوبر ٢٠١٤ أن يقوم اتحاد غرف دول المجلس التعاون بإيجاد شبكة خليجية متكاملة لدول المجلس لمدّ جسور التعاون بين صاحبات الأعمال الخليجيات، ويعمل الاتحاد كذلك على دراسة تأسيس كيان يضم صاحبات الأعمال الخليجيات.

كما أوصى بإيجاد مؤشر لقياس أثر تطبيق الخطط والاستراتيجيات ومخرجات الملتقيات التي تم تنفيذها، ودعم برامج خدمات مرشدي رواد الأعمال في جميع دول مجلس التعاون من خلال تبني وتشجيع الغرف الخليجية لتلك البرامج، إضافة إلى تدوين وتوثيق قصص نجاح رائدات الأعمال الخليجيات في كتيبات باللغتين العربية والإنجليزية.

ومن التوصيات أيضاً أن يكون لسيدات الأعمال الخليجيات دور واضح في رسم التشريعات والقوانين. كذلك أوصى الملتقى بتطوير عملية التشبيك (أي شبكة إلكترونية) الخاصة بسيدات الأعمال الخليجيات للتواصل، والتي تتوافر في الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من الخدمات المتوافرة في هذا الخصوص، إلى جانب طباعة نتائج وتوصيات أوراق العمل وكان الملتقى قد أقيم تحت رعاية قرينة ملك البحرين ورئيسة المجلس الأعلى للمرأة، الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة تحت شعار «جسور تعاون وانفتاح» بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بمشاركة نسائية واسعة ضمت ٤٦٠ من صاحبات الأعمال والشخصيات النسائية من دول مجلس التعاون وعدد من الدول العربية، إضافة إلى صاحبات أعمال من كل من الجمهورية التركية، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية الصين الشعبية، وروسيا، فضلاً عن أصحاب أعمال من دول المجلس.

صورة جماعية للمشاركين

Isso-5.indd 9 11/18/14 11:24 PM

مطالب ببناء «تحالف» مشترك لمواجهة التكتلات الدولية

جانب من حفل الافتتاح

مؤتمر العمل العربي «41» يدعو إلى تعظيم معالجات قضايا التشغيل والبطالة

دعا مؤتمر العمل العربي في ختام أعمال دورته الـ ٤١، التي عقدت في سبتمبر الماضي بالعاصمة المصرية القاهرة، أطراف الإنتاج في البلدان العربية، إلى بذل مزيد من الجهد للإسراع في استكمال بناء «تحالف عربي» قوي قادر على الدفاع عن مكانة متقدمة ضمن التكتلات الإقليمية والدولية، من منطلقات اقتصادية واجتماعية وثقافية تكاملية، وليست تنافسية.

وأكدت قرارات المؤتمر أن التعاون العربي أصبح ضرورة لا جدال فيها؛ لتعظيم المعالجات القطرية والقومية لقضايا التشغيل والبطالة، والاستخدام الأمثل على مستوى الوطن العربي للطاقات المادية والبشرية المتوافرة، فيما أصدر المؤتمر قراراً بشأن تطوير التدريب والتأهيل المهني للنهوض بالتنمية البشرية وتعزيز القدرة التنافسية.

وتأتي هذه التوصيات بعد أن ناقش المؤتمر عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال من ضمنها تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول «التعاون العربي وآفاقه لدعم التشغيل»، وتقرير نشاطات منظمة العمل العربية خلال العام ٢٠١٣، وذلك بمشاركة ٢١ دولة عربية، ممثلة في وزراء العمل العرب، والوفود المرافقة لهم، إضافة إلى ممثلي أصحاب العمل والعمال، و٢٢ منظمة عربية ودولية لمناقشة قضايا العمل والعمال في الوطن العربي.

تشكيل مجلس المنظمة

وقرر مؤتمر العمل العربي تشكيل مجلس إدارة منظمة العمل العربية من الفرق الثلاث (حكومات وأصحاب أعمال وعمالاً) لمدة سنتين من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ على النحو التالي: عن فريق الحكومات (الإمارات، السعودية، السودان، ومصر)، كأعضاء أصليين، قطر عضواً احتياطياً، وعن فريق أصحاب الأعمال (زياد الحمصي من الأردن عضواً أصيلاً، وناصر المير من قطر عضواً أصيلاً، وعثمان مصطفى من السودان عضواً احتياطياً»، وعن فريق العمال (حسن فقيه من لبنان عضواً أصيلاً، والمخاريق الميلودي من المغرب عضواً أصيلاً، وجبالي محمد من مصر عضواً احتياطياً».

وأكد مدير عام منظمة العمل العربية، أحمد لقمان، أن شبكة معلومات سوق العمل التي تم إطلاقها خلال مؤتمر العمل العربي، ستسهم بشكل جيد في توفير فرص العمل والحد من الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية.

وقال لقمان خلال مؤتمر صحافي عقب انتهاء فعاليات مؤتمر العمل العربي: «إن وزارات العمل أصبحت على رأس الوزارات التي تسعى جدياً لمواجهة العثرات التي تواجه سوق العمل من بطالة وعمالة خارجية وهجرة غير شرعية وقوانين وتشريعات تقف في صف العامل»، مؤكداً أن ثقافة التدريب لم تعد هامشية، وأن قضية التدريب هي مهمة جميع الدول وليست مهمة المنظمة فقط، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن المنظمة وضعت استراتيجية للتدريب بهدف تسليط الضوء على أهميته لمواجهة البطالة، خاصة أن نسبتها وصلت إلى ١٧ في المئة، أي ما يعادل ٢٠ مليون عاطل عربي.

تثبيت حقوق العمال

ووافق مؤتمر العمل العربي في دورته الـ ٤١ برئاسة وزيرة القوى العاملة والهجرة في مصر الدكتورة ناهد عشري – بمشاركة وزراء العمل وأصحاب الأعمال، وممثلي العمال في الوطن العربي – على

Isso-5.indd 10 11/18/14 11:24 PM

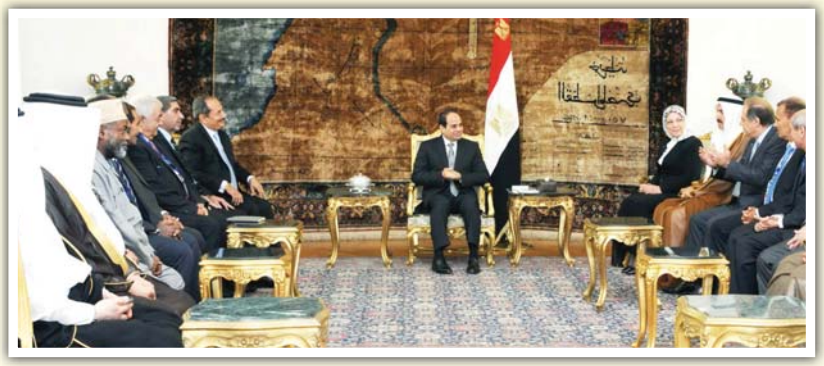

السيسي مستقبلا رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر

الوزيرة الصبيح تلقي كلمتها

قرار مصري يدعو إلى تثبيت حقوق العمال العرب وحماية مصالحهم، خاصة في البلدان التي تعاني من اضطرابات أمنية وسياسية.

وتضمّن القرار، فقرة عن حقوق العمال الفلسطينيين بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، وكذلك حقوق الصيادين الفلسطينيين في الصيد بحرية في المياه الإقليمية المتفق عليها دولياً.

وأوصى القرار بالعمل في ظروف عمل تتفق مع الظروف الملائمة بما يحقق التعاون في مجال حقوق العمال وحق العامل العربي في التأمين الاجتماعي، وتأكيد دور المنظمة في مراعاة الحماية الاجتماعية للعمالة والتنمية للإنتاج والعمل.

وأشار القرار إلى القلق من العنف الشديد في بعض الدول العربية وما يؤثر به في الثروة المادية والبشرية في تلك الدول، وكذلك الحفاظ على العمالة البشرية من الاستقطاب والإقحام في تلك الأعمال العنيفة، وضرورة الحفاظ على الحقوق العمالية وفقاً لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية.

وأكد القرار الحفاظ على العمالة العربية من المخاطر التي تتعرض لها والحفاظ على حقوقها الاجتماعية، والتواصل مع الدول العربية وخبراء مختصين في الاضطرابات الأمنية والإنتاج؛ لمناقشة تلك الظروف ورفع مذكرة بها لمؤتمر العمل العربي.

قال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل أحمد الجاسم، إن «انعقاد مؤتمر العمل العربي يجسد أبلغ صورة للتعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة ويعزز من الحوار الاجتماعي الذي يؤسس لعلاقة تعاونية وطيدة بين تلك الأطراف، ما ينتج عنه إنجازات مشتركة يستفيد منها الجميع».

وأضاف، أن «استمرارية انعقاد مؤتمر العمل العربي آخذاً على عاتقه تحمل أهم الملفات المعيشية التي تمس مباشرة المواطن العربي في كامل الرقعة العربية لهو مدعاة للفخر والاعتزاز، وهي الإشارة الواضحة على حرص الدول العربية ممثلة في أطراف الإنتاج الثلاثة على التكامل والتعاون العربي». وأشاد بتقرير مدير عام المنظمة العمل العربية وبما تضمنه من قضايا ومواضيع مهمة تلامس الهموم العربية وتحدد بشكل واضح التحديات العربية في مجال العمل والتشغيل وتضع أسس لا لبس فيها من أجل الإنجاز والتقدم والوصول إلى ما تصبو إليه الدول العربية من تكامل وتعاون فيما يتعلق بهذه القضايا الملحة»، مؤكداً أن «انعقاد مؤتمر العمل العربي ما هو إلا مراجعة دورية للمنجزات والتحديات في قطاع العمل والتشغيل على حد سواء التي على عاتق أطراف الإنتاج الثلاثة العرب مسؤولية تحقيق الإنجازات الملموسة عبر الحوار الاجتماعي الفعال والناجع».

الصبيح تترأس الاجتماع التنسيقي الـ48 لمجلس وزراء العمل الخليجي

ترأست وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت هند صبيح براك الصبيح رئيسة الدورة (٣١) لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية الاجتماع التنسيقي الـ٤٨ لمجلس وزراء العمل في العاصمة المصرية القاهرة على هامش انعقاد مؤتمر العمل العربي الـ ٤١ بهدف تنسيق الموقف الخليجي حول القضايا المطروحة على المؤتمر. وكان المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد شارك في الاجتماع التنسيقي (٤٨) الذي عقد على هامش أعمال مؤتمر العمل العربي، وبمشاركة من وزراء العمل بدول المجلس.

وبحث الاجتماع أطر تنسيق الموقف الخليجي حول القضايا المطروحة على المؤتمر، وخلص إلى أهمية تمثيل دول الخليج في اللجان العاملة بمنظمة العمل العربية إضافة إلى مجلس الإدارة، مع تشكيل فريق من المختصين في وزارات العمل بدول المجلس يتولى وضع تصور لتفعيل دور دول المجلس في المؤتمرات العربية والدولية. يشار إلى أن المؤتمر ناقش المواضيع المدرجة بجدول الأعمال ومن ضمنها، وتقرير نشاطات منظمة العمل العربية خلال عام ٢٠١٣م. كما بحث متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق (٤٠) المنعقد في الجزائر خلال الفترة ١٥-٢٢ ابريل ٢٠١٣م، وكذلك تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية وتشكيل الهيئات الدستورية والنظامية للمنظمة للفترة (٢٠١٤-٢٠١٦).

جانب من الاجتماع

Isso-5.indd 11 11/18/14 11:24 PM

الرومي: 4 مليارات درهم حقوق المساهمين في الجمعيات التعاونية

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مريم محمد خلفان الرومي، أن عدد المساهمين في الجمعيات التعاونية في الإمارات فاق ٦٥ ألف مساهم، ووصلت حقوق المساهمين فيها إلى ٤ مليارات و٣٤٥ مليون درهم، حيث تسهم الجمعيات التعاونية، في تحسين شؤون المناطق التي تتواجد فيها. وأكدت أن التعاونيات في دول مجلس التعاون الخليجي ذات مستوى عال من التنظيم والترتيب والفعالية، وامتلاك إمكانات كبيرة من حيث رأس المال، والاحتياط القانوني، وقيمة المبيعات، وعدد الأعضاء.

وأكدت الرومي أن الجمعيات التعاونيات في دول الخليج شهدت على مدى العقود الماضية تطورات وقفزات غير مسبوقة، مواكبة في ذلك التقدم الذي تشهده دول المجلس في شتى المجالات.

وأشارت إلى أن التعاونية حظيت في العالم باهتمام خاص بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين التي امتدت على مدى خمس سنوات، وتركت آثاراً موجعة على العديد من فئات المجتمع، ما أدى إلى توسع رقعة الفقر، وارتفاع نسبة البطالة، في حين أن الاقتصاد التعاوني وفي ظل هذه الظروف ظل متماسكاً، وذلك بسبب أهدافه الاجتماعية التي عززت جانبه الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد المالية والبشرية واستغلالها وتوجيهها إلى الارتقاء بنوعية الحياة في المجتمع، ورفع مستويات معيشة الإنسان ورفاهيته، والحفاظ على استقرار الأسعار وجودة المنتج وبالتالي خفض الفقر في تلك المجتمعات.

جانب من الحضور

إلى ذلك قال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل الجاسم: «إن تعزيز دور الحركة التعاونية يصب في تنمية وخدمة دول مجلس التعاون ويعد مطلباً مهماً يستند إلى ما تتيحه الحركة التعاونية بمنطلقاتها وتراثها الإنساني من وسائل قادرة على تنظيم وتوحيد جهود المواطنين الذاتية وتجميع ذاتهم من أجل إيجاد مجتمع متطور في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية».

وأضاف الجاسم، خلال مشاركته في افتتاح الملتقى التعاوني الخليجي الثاني في أبوظبي الذي اختتم أعماله في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٤ تحت شعار «التعاونيات في ضوء التجارب الدولية»، أن تجارب الدول المتقدمة أبرزت أهمية التصرف الرشيد في إدارة أموال التعاونية، سواء من ناحية تشريع القوانين المنظمة لكيفية التصرف بالفوائض المالية وتوزيع الأرباح على المساهمين أو من ناحية إيجاد مصادر تمويل متنوعة وذلك بهدف ديمومة الجمعيات التعاونية وإبعادها عن خطر استغلالها مصدراً لأي ربح تجاري، إضافة إلى تطوير عملية دعم الجمعيات التعاونية، سواء من ناحية إيجاد برامج داعمة وإرشادية أو إصدار تشريعات وقوانين تحمي هذه التجمعات التعاونية».

الإمارات منفتحة على التجارب العالمية في رعاية المعوقين

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مريم محمد خلفان الرومي، إن الدولة منفتحة على جميع التجارب العالمية الناجحة في مجال رعاية المعوقين وحريصة على تدريب الكوادر الوطنية على أفضل الممارسات في مجال رعاية الأشخاص من ذوي الإعاقة، وأن هذا المؤتمر بما يتضمنه من أوراق عمل وممارسات متقدمة سيوفر لكوادرنا إضافة خبرات علمية وعملية في تقديم الخدمات للمعوقين.

وأشارت الرومي إلى أن الوزارة حريصة على تقديم أفضل الخدمات لذوي الإعاقة ومن هنا تم توفير بعض الخدمات الذكية التي تم عرضها خلال معرض «جيتكس ٢٠١٤» ومن شأنها تسهيل وتبسيط الإجراءات المعنية بهم.

وأكدت أن دول الخليج العربية تتجه أكثر فأكثر نحو العمل المشترك؛ إذ استضافت دولة الإمارات في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أكتوبر ٢٠١٤ الملتقى التعاوني الخليجي الثاني الذي ستشارك فيه جميع دول مجلس التعاون.

Isso-5.indd 12 11/18/14 11:24 PM

الإمارات نائباً لرئيس مجلس «مركز التدريب»

انتخاب غباش رئيساً لمجلس إدارة «العمل العربية»

المرزوقي ومديرة مركز التدريب الدولي

غباش مترأسا اجتماع مجلس ادارة «العمل العربية»

انتخب مجلس إدارة منظمة العمل العربية وزير العمل الإماراتي صقر غباش، رئيساً للمجلس لمدة عام أثناء اجتماع المجلس في دورته ٨١. وجاء الانتخاب بالإجماع بحضور أعضاء المجلس الذين يمثلون فرق الحكومات وأصحاب العمل والعمال، لأول مرة في اجتماع لمجلس إدارة المنظمة.

وشكر غباش أعضاء مجلس إدارة المنظمة على الثقة بتكليفه رئاسة المجلس، مثمناً جهود هيئة رئاسة المجلس السابقة برئاسة نصار الربيعي، مشيراً إلى أن انتخابه لرئاسة المجلس يؤكد تقدير واحترام الأشقاء العرب لدور الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، في تعزيز العمل العربي المشترك والارتقاء به على الدوام والسعي المتواصل لتحقيق آمال وتطلعات الشعوب العربية. وأضاف أن رئاسة الإمارات لمجلس إدارة المنظمة يؤكد ثقة أعضاء المجلس بقدرة الدولة على شغل هذا الموقع بما يسهم في تعزيز التوازن في العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لاسيما في ظل الخطوات المتقدمة التي حققتها الدولة في إطار توفير الحماية لحقوق العمال وضمان مصالح أصحاب العمل وفقاً لمنظومة متكاملة من التشريعات والممارسات العملية.

من جانبه، أثنى المدير العام للمنظمة، أحمد لقمان، على دور الإمارات خلال مشاركاتها في فعاليات المنظمة المختلفة منذ تأسيسها، مثمناً إجماع أعضاء المجلس على انتخاب وزير العمل صقر غباش رئيساً له.

وأشار إلى أن مبادرات سوق العمل في الإمارات تؤكد وجود إرادة سياسية لدى الدولة لضمان الحماية للعمال وحقوقهم، وهذا ينعكس على تحقيق الاستقرار والتوازن في العلاقة العمالية.

إدارة مركز التدريب

كما اختار مجلس إدارة المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، دولة الإمارات العربية المتحدة نائباً لرئيس المجلس عن مجموعة الحكومات خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، ومنسقاً للمجموعة، وذلك خلال اجتماع مجلس إدارة المركز في دورته ٧٧ في مدينة تورين الإيطالية.

وقال مدير مكتب العلاقات الدولية في وزارة العمل الإماراتية عبدالرحمن المرزوقي: «إن اختيار الدولة لموقع نائب الرئيس جاء بإجماع أعضاء المجلس الذي اختار بلجيكا نائباً للرئيس، عن مجموعة أصحاب العمل وجنوب إفريقيا عن مجموعة العمال».

وكانت الدولة قد انضمت إلى مجلس إدارة المركز كعضو أصيل في منتصف العام الجاري، إلى جانب الهند وإيران والصين عن مجموعة حكومات دول آسيا والباسفيك، فضلاً عن عضويتها الأصيلة في المجلس، ضمن فريق أصحاب العمل، ويمثلها عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية خليفة الكعبي.

الإمارات تؤكد التزامها بالتحسين المتواصل لحماية العمالة الأجنبية

ردت الإمارات على البيان الحديث الصادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش» فيما يخص العمالة المنزلية الأجنبية في البلاد ووصفته بأنه «استخلاص لاستنتاجات شاملة على أساس عينة صغيرة لا تمثل الواقع»، مشيرة إلى أن المنظمة لديها تاريخ في المبالغة في تقاريرها بغاية إثارة المشاعر وهو ليس الأسلوب الأمثل لإحراز التقدم.

وقالت مديرة إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الإماراتية آمنة المهيري في بيان لها: «إن تقرير (هيومان رايتس ووتش) يفتقد الصورة الأشمل، فالإمارات تقدم الفرص الاقتصادية للناس من ٢٠٠ جنسية مختلفة، وبناء على ذلك فإن الدولة تؤكد التزامها بالتحسين المتواصل حماية للعمالة الأجنبية، ونظراً لوجود هذا العدد من العمال الأجانب في الإمارات فلابد أن تكون هناك بعض الفرص لوجود حالات فردية من الإساءة لا تعكس الوضع العام الذي هو في صالح الغالبية العظمى من أرباب العمل والعمال»، مؤكدة أن «دولة الإمارات ستواصل جهودها لتحسين الحماية للعمال الأجانب والدخول في حوار مع بلدانهم لحل القضايا التي تطرأ».

Isso-5.indd 13 11/18/14 11:24 PM

اختتام المعرض الثاني للمرأة والعمل

تبني 13 مخترعة وتوظيف 100 باحثة عن عمل

اختتمت يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١٤ فعاليات المعرض الثاني للمرأة والعمل الذي أقيم تحت رعاية كريمة من قرينة عاهل البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة بتنظيم مشترك من وزارة العمل والمجلس الأعلى للمرأة بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات على مدى ثلاثة أيام.

وقد بلغ إجمالي الزائرات للمعرض من الباحثات عن عمل في اليومين الأول والثاني نحو ٤٥٠٠ للاستفادة من عدد ٢٨٨٠ وظيفة تم عرضها من أكثر من ٨٠ مؤسسة وشركة قدمت وظائف تتراوح رواتبها ما بين ٣٥٠ و١٥٠٠ دينار بحريني.

وفي اليوم الأخير، تبنت كل من شركة فيفا البحرين، والمجلس النوعي للتدريب المهني، وشركة أوال الخليج للصناعات (أوالكو)، وشركة درفلة الألمنيوم (جارمكو) نحو ١٣ مخترعة من جناح المخترعات الذي يضم عدداً من الباحثات عن عمل والطالبات المخترعات بالتعاون مع جامعة البحرين وجمعية ابتكار.

ويأتي هذا التبني نظير ما تم عرضه من ابتكارات قيمة تواكب التكنولوجيا الحديثة وتسهل عملية الحصول على وظائف مناسبة.

وشهد المعرض توقيع عقود توظيف فورية لنحو ١٠٠ باحثة عن عمل في مختلف التخصصات، ومن المتوقع أن تتوافر فرص التدريب والتوظيف لنحو ٥٠٠ باحثة عن عمل خلال الفترة المقبلة.

كما شهد المعرض أيضاً تفاعلاً لافتاً من قبل الحضور للمشاركة في برنامج ورش العمل والمحاضرات التوعوية والتدريبية التي أقيمت على هامش المعرض ومنها ورشة حول الإرشاد والتوجيه المهني وإعداد السيرة الذاتية من الأستاذ سيد فؤاد من مركز تكوين للتدريب، وورشة عمل حول الإبداع وتعدد مصادر الدخل للأستاذة هدى سلمان من المجلس الأعلى للمرأة، ومحاضرة حول اخلاقيات العمل للأستاذة لمياء إبراهيم من معهد البحرين للدراسات المصرفية، وورشة عمل بعنوان «كيف تسوق لنفسك؟» للأستاذة مريم النعيمي من معهد «BTI» وورشة عمل بعنوان «مهارات ريادة الأعمال وتطويرها» للأستاذ عبدالرحيم فخرو من جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية، إضافة إلى عرض عدد من قصص النجاح.

الوزير حميدان خلال جولته في المعرض

وضم المعرض عدداً من الأجنحة الخاصة لمؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التدريبية والجهات الداعمة لريادة الأعمال، والفرص التدريبية لتأهيل العاطلات لمتطلبات سوق العمل، ويتيح للباحثات عن عمل الاستفادة من خدمات وزارة العمل، وجناحاً خاصاً للمخترعات حيث قامت كل مخترعة بعرض قصة نجاحها ومساهماتها في مجال الابتكار والإبداع وما حققته من تنافسية على الصعيد المحلي والدولي.

واستهدف المعرض الباحثات عن عمل، وطالبات المعاهد والجامعات، والنساء الراغبات في التوجه نحو ريادة الأعمال، ويوجه المعرض خدماته بشكل خاص نحو إدماج احتياجات المرأة في سوق العمل، فضلاً عن تسخير الإمكانات كافة لمعالجة أية تحديات من شأنها تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل ودورها في تطوير مستويات الإنتاج.

وقد أشاد مشاركون في المعرض الثاني للمرأة والعمل بالإقبال الكبير على المعرض والحرص الذي تبديه زائرات المعرض في مجال البحث عن وظيفة تلاقي إمكاناتها وميولها وتستطيع تطوير نفسها من خلالها.

وأكد المشاركون حرصهم على المشاركة في المعرض الذي يهدف من جهة إلى رفد كوادر شركاتهم بموظفات متميزات قادرات على النهوض بالعمل والاندماج السريع وتنفيذ استراتيجية الشركة للنمو والتطور، وإلى استكشاف سوق العمل ومستوى الباحثين عن عمل من جهة أخرى.

Isso-5.indd 14 11/18/14 11:24 PM

جانب من المؤتمر

مؤتمر «تبادل الخبرات» يوصي بتعزيز قدرات المنظمات الأهلية

اختتم المؤتمر الرابع لتبادل الخبرات للمنظمات الأهلية فعالياته يوم ١٩ أكتوبر ٢٠١٤، حيث خرج بمجموعة توصيات، أهمها: العمل على تعزيز قدرات المنظمات الأهلية لرسم سياسة مالية وإدارة مالية فعالة لمواردها البشرية والمالية، والعمل على الاستفادة من الخبرات المتخصصة لتوجيه المنظمات الأهلية وتقديم الاستشارات الفنية للتخطيط وتنفيذ برامج تنموية أكثر فاعلية وبأقل كلفة، وترشيد استهلاك المنظمات الأهلية وتوجيهها للأنشطة والبرامج المستدامة.

كما أوصى المؤتمر بتشجيع ودعم برامج التشبيك بين المنظمات الأهلية وتنفيذ البرامج المشتركة، وإعطاء أولوية الدعم المالي المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية للبرامج التنموية المشتركة بين المنظمات الأهلية، وتفعيل وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية لتقديم الدعم المناسب إلى المنظمات على أن يقود هذه العملية وزارة التنمية الاجتماعية، وتعزيز التواصل بين المنظمات الأهلية والجهات الداعمة في البحرين مثل بنك الأسرة، تمكين، غرفة تجارة وصناعة البحرين، وتقييم مدى فاعلية الدور التنموي للمنظمات الأهلية والأهداف التي تأسست من أجل تحقيقها.

وأكدت التوصيات أهمية العمل على توظيف الفائض لدى المنظمات الأهلية والنظر في توظيفه في مشاريع شراكة بينها، والتنسيق بين الجهات الداعمة في القطاع الخاص والوقف الخيري لتحديد أولويات الحاجات المجتمعية، وإيجاد كوادر بشرية في المنظمات الأهلية قادرة على بناء قواعد بيانات وتحليلات مالية لموازنتها ومصادر تمويلها، وتنمية قدرات المنظمات الأهلية على آليات ترويج أنشطتها وأساليب إقناع الممول، وعمل دراسة تفصيلية عن واقع الوضع المالي للمنظمات الأهلية، ومدى كفاءة الإدارة المالية لديها والخروج بتوصيات تمكنها من رفع قدراتها للاستغلال الأمثل لمواردها، إضافة إلى إعادة تطبيق دراسة مدى فاعلية المنظمات الأهلية وتحديث بياناتها.

وكان المؤتمر الرابع لتبادل الخبرات للمنظمات الأهلية قد عقد تحت شعار «تمويل المنظمات الأهلية... استشراف للمسارات والبدائل الممكنة» وقد افتتح تحت رعاية وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي بتنظيم من المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية التابع إلى إدارة المنظمات الأهلية في وزارة التنمية الاجتماعية، حيث شهد مشاركة أكثر من ٣٠٠ من الممثلين للمنظمات الأهلية في البحرين بمختلف تخصصاتها، واستمر على مدى يومي ١٨ و١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ في فندق رامي غراند بمنطقة السيف.

مجلس وزراء «الشؤون العرب» يوافق على 3 مقترحات للبحرين

وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الدورة العادية الرابعة والستين الذي عقد في جمهورية مصر العربية، على ٤ مقترحات تقدمت بها مملكة البحرين في اجتماع المجلس حديثاً.

وقرر المجلس الموافقة على إشراك بتنفيذ تقديم الدعم الذي يقدمه الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لغزة والدول التي تواجه الكوارث بشكل عام، وقرر تشكيل لجنة من كبار المسؤولين لمتابعة أعمال قرارات المجلس مع وضع آلية ونظام أساسي لإقراره في الدورة المقبلة للمجلس.

كما وافق على إعداد دراسة لدعم المشروعات وتوثيق جميع الدراسات والتقارير والتجارب الناجحة وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها.

وقرر المجلس الموافق على مقترح مملكة البحرين بشأن وحدات تعليمية وتدريبية في مجال التوحد. كما وافق المجلس على إدراج مبادرة مملكة البحرين بشأن تطوير المشروعات المنزلية ومشروعات الأسر المنتجة لتكون مدخلات الصناعات الكبرى على جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس لاعتمادها.

إضافة إلى موافقة المجلس على إعداد دليل إجرائي خاص لإدارة متابعة تقديم المشروعات المطلوب تمويلها من المجلس، واعتماد إعلان شرم الشيخ لأولويات التنمية العربية ضمن أجندة التنمية العالمية ما بعد ٢٠١٥ ومصفوفة الأولويات الصادرة عنها.

Isso-5.indd 15 11/18/14 11:24 PM

برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين

«المؤتمر الدولي للإعاقة والتأهيل» يوصي باستحداث هيئة وطنية لذوي الإعاقة

جانب من الافتتاح

شدد المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل، الذي افتتحه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الرئيس الأعلى لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مستقلة تعنى برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة وتتابع البرامج والخدمات المقدمة لذوي الإعاقة في القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية على حد سواء.

ودعا المؤتمر مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، وهو الجهة المنظمة للمؤتمر الدولي، إلى سرعة التنسيق مع جميع القطاعات لتشكيل فريق عمل يقوم على تحويل توصيات المؤتمرات السابقة وتوصيات هذا المؤتمر إلى مشروعات تطويرية، بحيث يجري تحديد اسم المشروع وموضوعه ورؤيته ورسالته وأهدافه والفئة أو الفئات المستهدفة والجهة أو الجهات المعنية بالتنفيذ وآليات التنفيذ والأطر الزمنية للتنفيذ والميزانيات اللازمة.

وطالب المشاركون في المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة واستمر على مدى ٣ أيام، بتنظيم العمل التطوعي بما يضمن الارتقاء بمستوى الخدمات والبرامج المقدمة لذوي الإعاقة، وتطوير صيغ الكتب الإلكترونية لتسهيل الحصول على المعلومات المعرفية لهم.

وفي مجال البحث العلمي، أوصى المؤتمر بمتابعة أهم المستجدات في مجال البحث العلمي والعمل على تحويلها إلى برامج عمل تطبيقية ترتقي بنوعية الحياة لدى ذوي الإعاقة، وتخصيص ميزانية لأبحاث الإعاقة ضمن الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، في وقت أكدت فيه تلك التوصيات أهمية اللقاءات البحثية العلمية المعنية بالإعاقة وضرورة عقدها بشكل دوري، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط حركة البحث العلمي محليّ وإقليمياً ودولياً.

وطالبت توصيات المؤتمر بإجراء الدراسات المسحية للتعرف على حجم الإعاقة في مدارس التعليم العام بغرض تقديم البرامج والخدمات التربوية والعلمية المناسبة لكل الفئات المستهدفة، وإنشاء وحدة بمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة تعنى بتفعيل توصيات الأبحاث والدراسات وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تحسين حياة ذوي الإعاقة وأسرهم والعاملين معهم. وبشأن التشريعات والأنظمة، أوصى المؤتمر بتشكيل فريق عمل في القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية لمتابعة تنفيذ بنود اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري التي صدرت عن الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٦ وصدّقت عليها السعودية العام ٢٠٠٨، والعمل على مزيد من سن الأنظمة واللوائح والتشريعات في القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية بما يؤصل ويؤطر المفاهيم الحقوقية لذوي الإعاقة في مجالات الحياة كافة.

وحث المشاركون في المؤتمر القطاع الصحي على تقييم برامج التشخيص والتدخل المبكر للأمراض المسببة للإعاقة، والتوسع في برامج التشخيص والتدخل المبكر في القطاع الصحي، بما يؤدي إلى اكتشاف الإعاقة وتقديم البرامج العلاجية المناسبة، وتقديم برامج معرفية وتطبيقية صحية ونفسية لتهيئة أسر ذوي الإعاقة للتعامل مع مضاعفات الإعاقة.

وفي مجال التأهيل والتوظيف، أوصى المؤتمر أيضاً بالاستفادة من التجارب العالمية لتطوير مراكز التأهيل الشامل ومراكز الرعاية النهارية في جميع أنحاء البلاد، وتطوير برامج الرعاية التأهيلية المنزلية لدعم أسر ذوي الإعاقة، وحث المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني على التوسع في استحداث برامج تدريبية لفئات الإعاقة كافة في مختلف التخصصات الفنية. كما حثت توصيات المؤتمر وزارة الخدمة المدنية على مراجعة كل الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتوظيف لإزالة ما قد يوجد فيها من موانع تحول دون توظيف ذوي الإعاقة، وتوطين التقنيات الحديثة والاستفادة منها في عملية تأهيل وتحسين حياة ذوي الإعاقة.

Isso-5.indd 16 11/18/14 11:24 PM

بدء تطبيق حماية الأجور على المنشآت التي لديها 500 عامل فأكثر

أعلنت وزارة العمل، بدء تطبيق المرحلة الرابعة لبرنامج حماية الأجور لفئة المُنشآت التي يبلغ عدد العاملين لديها (٥٠٠) عامل فأكثر، حيث يبلغ عدد المنشآت في هذه المرحلة ٩١٧ منشأة بعمالة تعدادها ٦٣٣ ألف عامل.

وأكد وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبو ثنين، أن الوزارة تتيح لكافة المُنشآت في القطاع الخاص تجربة التسجيل قبل مرحلة التطبيق الإلزامي الخاصة بها، لمنحها الوقت الكافي مِنْ أجل ترتيب أوضاعها"، مؤكداً أنه لا يترتب على هذه المشاركة التجريبية أي عقوبات أو ملاحظات.

ولفت أبو ثنين إلى أن الوزارة تتابع المراحل السابقة التي سبق تطبيقها، ومدى التزام المنشآت، داعيا المنشآت التي لم تسجل إلى المسارعة في التسجيل تفاديا لإيقاف الخدمات عنها وإقفال الحاسب، وكذلك المنشآت التي تم إيقاف الخدمات عنها

عبدالله أبو ثنين

بسرعة رفع ملفات الأجور لرفع الإيقاف عنها. وقال أبو ثنين: "إن الوزارة حريصة جداً على التأكد من تقاضي العاملين أجورهم في وقتها، و متابعة ذلك عن طريق البرنامج و الزيارات التفتيشية".

ويعمل برنامج "حماية الأجور" على إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدّثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المُنْشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما. وذلك عبر المقارنة بين البيانات المسجلة في وزارة العمل، وما يتم تسجيله في نظام "حماية الأجور" والمثبتة بكشوفات تسليم الرواتب عبر البنوك المحلية.

وأشار وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الى أن المرحلة الأولى والثانية والثالثة طبقت على منشآت عمالتها ٣ آلاف فأكثر و ألفين فأكثر و ألف فأكثر والتي يبلغ عددها ٧٣١ منشأة يعمل بها أكثر من ١,٩ مليون عامل منهم نحو ٤٠٠ ألف سعودي، مؤكداً التزام نحو ٧٠ ٪ من المنشآت بضوابط البرنامج، فيما تم إيقاف جميع الخدمات عن المنشآت الغير ملتزمة بما فيها إصدار و تجديد رخص العمل.

وزارة العمل السعودية تستعد لإطلاق «العمل عن بعد»

قال وكيل وزارة العمل للبرامج الخاصة في وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية، الدكتور فهد التخيفي، إن «الوزارة تستعد لتفعيل برنامج (العمل عن بعد) لتطبيقه في الفترة المقبلة».

وأضاف التخيفي لصحيفة الاقتصادية السعودية: «إنه تم تطوير آليات تقنية للمراقبة بالتعاون مع شركة تكامل لتتمكن الشركات والعاملات من استخدامها، وآليات لدعم التوظيف والتدريب بالتنسيق مع صندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، كما تم تطوير آليات للتفتيش والمتابعة للعاملات المسجلين عن بعد في التأمينات بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية».

وأشار إلى أن نظام العمل عن بعد خاص بالسيدات وذوي الاحتياجات الخاصة، وصمم لمعالجة التحديات وإتاحة الفرصة لهاتين الفئتين ضمن الفئات العاملة للعمل من المنزل.

وذكر التخيفي التزامات عدة أن يلتزم بها صاحب العمل والعاملة على حد سواء، منها توفير كافة الأدوات من قبل صاحب العمل ليؤدي العامل

فهد التخيفي

عمله على المستوى المطلوب، مثل وسائل الاتصال والتقنية مع مراعاة وسائل السلامة، إلى جانب وجوب محافظة العامل على تلك الأدوات والأجهزة التي في عهدته وعدم استخدامها لغير حاجة العمل. كما قال التخيفي إنه تم وضع نسب توظيف للعمل عن بعد حسب النطاق الذي تقع فيه الشركة التي ترغب بالتوظيف عن بعد، وتنخفض تلك النسب تدريجياً حسب نسب التوطين، مع إلزام المؤسسة بتسجيل العامل في التأمينات ليحسب في نسب التوطين في برنامج نطاقات.

وأضاف أن «القرار الوزاري سيسهم في فتح مجالات عمل جديدة للمرأة السعودية والأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة عمل مناسبة دون الحاجة للانتقال إلى مكان العمل».

وأوضح أن القرار الوزاري يستند إلى أمر ملكي وقرارات وزارية أخرى بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة واتخاذ العمل عن بعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل خلالها المرأة واحتساب عمل المرأة عن بعد في نسب توطين الوظائف.

يذكر أن وزارة العمل كانت قد أصدرت قبل أربع سنوات آلية احتساب عمل المرأة عن بعد في نطاقات، لكنه كان عامّاً من دون أطر وتنظيم. ويعتبر القرار الحالي تطويراً للقرار السابق ودعمه بالجوانب التشريعية والتنظيمية والآليات التقنية.

Isso-5.indd 17 11/18/14 11:24 PM

الوزيرة الصبيح تؤكد اهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب

اكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح اهمية دعم فئة الشباب الكويتي واستثمار قدراتهم ومواهبهم في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم عجلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل المادي.

وقالت الوزيرة الصبيح في تصريح للصحافيين اثناء افتتاحها للمبنى الجديد لإدارة عمل محافظة مبارك الكبير ان من ابرز اهداف خطة التنمية توجيه الشباب الى الانخراط في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل لهم وتفعيل دورهم في المجال التجاري ورفع مستوى الدخل لهم وتخفيف عبء تضخم الميزانية العامة عن كاهل الدولة.

وذكرت ان ادارة عمل مبارك الكبير هي ادارة متكاملة تختص بشكل كبير باستقبال طلبات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل انجاز معاملاتهم المتعلقة باستقدام العمالة واصدار تصاريح العمل لهم وكل ما هو مناط بمشاريعهم .

وقالت ان افتتاح الادارة يأتي بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب التي دعمت هذا المشروع منذ بدايته مشيدة بتعاون الجهات الحكومية في هذا الاطار.

واعربت عن ثقتها في الشباب الكويتي وقدرته على النجاح والتألق متمنية ان تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي باكورة انجازات الشباب الكويتي.

من جانبها قالت وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح في تصريح مماثل ان افتتاح ادارة متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يأتي ثمرة تعاون بين القطاعين الحكومي والخاص مبينة ان فكرة انشاء هذه الادارة جاءت من مجموعة شباب متطوعين تجمعوا تحت راية اللجنة للمشروعات الشبابية لرسم نموذج جديد للعمل الشبابي.

من جهته قال المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة جمال الدوسري في تصريح مماثل ان عدد ملفات اصحاب المشاريع الصغيرة زاد بنحو ١٠٠ ملف عن السابق معربا عن امله بان تحظى الفترة المقبلة بدخول المزيد من الشباب الكويتي الى سوق العمل خصوصا بعد تسهيل الاجراءات لهم.

من جانبه اعرب المدير العام لغرفة صناعة وتجارة الكويت رباح الرباح عن الامل بان يسهم افتتاح الادارة بصورة فعالة في دعم المشروعات الشبابية الصغيرة والمتوسطة.

واضاف الرباح ان الادارة ستخدم الشباب الكويتي الى حد كبير وستساهم في سرعة انجاز معاملاتهم بعد تأخرها في السابق نتيجة الضغط الشديد الذي تعانيه ادارات العمل الاخرى.

من ناحيته قال مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة جمال الدوسري بأن تشكيل اللجنة العليا للشباب أسفر عن اتخاذ قرارات تهدف الى تسهيل حلب العمالة الوافدة لتلك المشاريع مع تخصيص مقر لإنجاز معاملاتهم هو امر يصب في مصلحة الشباب الكويتي، مشيرا الى ان اعداد ملفات أصحاب المشاريع الصغيرة زادت من ١١٣ ملفا الى ٢١٣ ملفا، متمنيا ان تزيد اعداد أصحاب المشاريع الصغيرة ودخولهم سوق العمل.

إطلاق اتحاد تعاوني خليجي خطوة لتخفيض الأسعار

أكد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية علي حسن أن إقامة اتحاد تعاوني خليجي تتطلب خطوات متسارعة ومدروسة للوقوف على التجارب المتنوعة والاستفادة منها في خلق آلية واضحة المعالم، ووضع خطة عمل مشتركة لتكوين كيان اقتصادي تعاوني هو الأقوى على مستوى المنطقة، مع تشجيع الاستيراد المباشر وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي.

وأشار في تصريح صحافي إلى أن تبني الملتقى التعاوني الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي الفكرة الكويتية دليل واضح على عمق التجربة المحلية وقدرتها على مجاراة التجارب العالمية، مشيرا إلى أن إطلاق الاتحاد سيشكل نقلة نوعية تسهم في خفض الأسعار وتحسين جودة الخدمات وابتكار أساليب متطورة في التسويق والعمل المؤسسي، مبديا استعداد الكويت لتقديم كل خبراتها في هذا المجال والتي تمتد لأكثر من ٥٠ عاما.

وتابع: ان إنشاء مصرف تعاوني خليجي سيعمل على دعم الاتحاد المزمعة إقامته، وستكون تجربة رائدة تنعكس بإيجابياتها على جميع الجمعيات التعاونية والاستهلاكية في دول الخليج.

Isso-5.indd 18 11/18/14 11:24 PM

الشطي: الهيئة العامة لذوي الإعاقة مقبلة على مرحلة جديدة

قال رئيس الهيئة العامة لذوي الإعاقة في دولة الكويت، طارق الشطي، إن الهيئة مقبلة على مرحلة جديدة محددة بجدول زمني محددة لضمان الإنجاز والالتزام بالوقت، وفقاً لجدول الزمني بالتعاون مع جمعيات النفع العام».

وأضاف الشطي أن العمل في الهيئة حالياً أمام مفترق طرق ويمر بمرحلة دقيقة، مشدداً على «الحرص على اتباع خارطة طريق لكل عمل نعتزم القيام به».

وأوضح أن «استراتيجية عمل الهيئة منبثقة من القانون رقم ٢٠١٠/٨ والتي تتماشى مع رؤية ورسالة الهيئة التي تم رصدها بقانون خاص، ونحن حالياً في المرحلة النهائية لها، حيث تم تحديد الأهداف والرؤية التي ترتقي لها بلادنا للارتقاء بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنها بلورة فكرة المكينة ومشروعي التوعية والشراكة المجتمعية، إضافة إلى مشاريع الفئة المحددة الفنية والإدارية».

وأشار الشطي إلى أن المرحلة المقبلة على الهيئة «محددة بجدول زمني لضمان الإنجاز والالتزام

طارق الشطي

بالوقت، ولنكون محاسبين وفقاً للجدول الزمني بالتعاون مع جمعيات النفع العام؛ للسعي في تطبيق القانون وتنفيذ الاستراتيجية وتقديم الخدمات الأفضل للفئة المستهدفة»، داعياً إلى «أهمية الاستفادة من التجارب الأوروبية والأمريكية والخليجية؛ لنبدأ من حيث انتهى الآخرون».

ولفت إلى أن «تقديم المزايا سيتم وفقاً للقانون، أما تفنيد نوع الإعاقة سيكون مهمة اللجان الفنية والطبية، وهناك المزيد من العمل المستمر لصالح هذه الفئة وفقاً للاستراتيجية التي هي عصب العمل للارتقاء، وأيضاً هناك أمور تعتبر أولويات لدفع العجلة للأمام في التنمية وخاصة الأمور الإدارية والفنية».

وأكد الشطي أن «جمعيات النفع العام كافة، والمؤسسات التي تعمل لصالح هذه الفئة نعمل معها بتعاون للصالح العام»، مؤكداً أن بداية العمل في الهيئة كانت بمبادرة لتفعيل بعض المواد التي تأخر تفعيلها وهي ذات علاقة مباشرة ولا تقل أهمية عن المزايا المادية لتفعيل الاندماج المجتمعي ودور جميع مؤسسات الدولة.

كما أشار الشطي إلى أن «المؤشر الحقيقي لمعايير الدولة هو منظمة الصحة العالمية مع الحفاظ على مواءمتها للبيئة الكويتية وهي الفاصل لاستحقاقه من عدمه، وشخصياً أرى أننا نملك الطاقم الطبي، لكننا نحتاج إلى تقنين العمل، ونحن بدأنا العمل وجار التطبيق على أرض الواقع لوضع المعايير لكل إعاقة حسب مسارها».

العنزي: 96 % من الكويتيين يعملون في القطاع الحكومي

كشف مدير إدارة المشروعات الصغيرة في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في دولة الكويت، فارس العنزي، عن أن «٩٦ في المئة من الكويتيين يعملون في القطاع الحكومي، و٤ في المئة فقط يعملون في القطاع الخاص»، مشيراً إلى المشروعات الصغيرة أصبحت «هبّة» في الكويت، رغم أن هناك اهتماماً كبيراً لدعم المشروعات الصغيرة من القيادة العليا في البلاد.

وقال العنزي، خلال ندوة تحت عنوان «أهم الخدمات المقدمة من برنامج إعادة الهيكلة لأصحاب المشروعات الصغيرة»: «إن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة يأتي نتيجة الخلل في التركيبة السكانية، فنسبة الكويتيين من السكان بالكاد تصل إلى ٢٧ في المئة مقابل الوافدين». وأضاف أن «الاقتصاد الوطني يعتمد على مصدر دخل واحد هو النفط، بالتالي يأتي التفكير بدعم المشاريع الصغيرة لتنويع مصادر الدخل».

وذكر العنزي أن «الخدمات التي يقدمها برنامج إعادة الهيكلة هي غير تمويلية؛ كي لا يتضارب عمل البرنامج مع جهات حكومية أخرى تقدم التمويل، مشيراً إلى أن البرنامج يقدم راتباً شهرياً لأصحاب المشروعات الصغيرة وفقاً للمؤهل الدراسي لصاحب المشروع، فضلاً عن إنشاء مركز مبادرين يجمع الشؤون والتجارة لتسهيل إصدار الرخص التجارية، وإنشاء حاضنات أعمال بإعطاء صاحب المشروع وُرشاً للعمل مجاناً لمدة ٣ سنوات».

فارس العنزي

Isso-5.indd 19 11/18/14 11:24 PM

وكيل «التنمية»: تطوير مجالات العمل الاجتماعي في المرحلة المقبلة

قال وكيل وزارة التنمية الاجتماعية العماني، الدكتور يحيى بن بدر المعولي، إن الوزارة تسعى إلى تطوير مجالات العمل الاجتماعي في المرحلة المقبلة من خلال المنهجية المتبعة في خطة تطوير العمل التي سيتم التركيز فيها على البعد الاجتماعي، وتعزيز الجانب التنموي الاجتماعي من خلال تطوير المبادرات الخلاقة.

وعرض المعولي، خلال مؤتمر استراتيجية العمل الاجتماعي «نظرة مستقبلية»، جملة أهداف تسعى الوزارة إلى تحقيقها من ضمنها طرح مشروعات وبرامج تناسب الشرائح الاجتماعية المختلفة المستهدفة، وتحسين نوعية الخدمات وتوظيف الإمكانات المتاحة بشكل أمثل من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات، إضافة إلى تحقيق اللامركزية في العمل بالاستفادة من تقنية المعلومات بهدف التسهيل والسرعة.

وأشار إلى أن مجالات العمل التي تقدمها الوزارة في الوقت الراهن تشمل أربعة محاور، هي: محور الرعاية الاجتماعية، ومحور التنمية الأسرية، ومحور الجمعيات الأهلية، ومحور المؤسساتية والخدمات المساندة.

وذكر أن المساعدات الاجتماعية للفئات المستهدفة تشمل فئة الضمان الاجتماعي، والمساعدات الطارئة، ومساعدات الإغاثة، إلى جانب منح التعليم العالي

الدكتور يحيى بن بدر المعولي

والتشغيل ومنح الحج لأسر الضمان الاجتماعي، وكذلك التسهيلات ومزايا الدعم المقدم لأسر الضمان الاجتماعي، لافتاً إلى أن ذلك يتم بالتنسيق مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

وأقيم مؤتمر استراتيجية العمل الاجتماعي «نظرة مستقبلية»، الذي نظمته وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان، حديثاً.وتناول المؤتمر ١١ محوراً تتعلق بمجالات التنمية الأسرية المتعلقة بقطاع شؤون المرأة وهي تنمية المهارات الإنتاجية لدى المرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية، والتوعية القانونية لها، وأيضاً تحديات المرأة العاملة، ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وموضحاً قضايا شؤون الطفل والتي تشمل: تنمية الطفولة المبكرة (دور الحضانة، مركز رعاية الطفولة)، وتطبيق قانون الطفل (٢٢/ ٢٠١٤)، وحماية الطفل من العنف والإساءة، وكذلك متابعة اتفاقية حقوق الطفل، بالإضافة إلى الطفولة والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن والمجتمع المدني والمؤسسات والتطوير الإداري والمؤشرات وقواعد البيانات والخدمات الاجتماعية الالكترونية والإعلام الاجتماعي.

وناقش المشاركون في المؤتمر ورقة عمل بعنوان «الاتجاهات الحديثة في الخدمات المقدمة لكبار السن» قدمها المستشار بمنظمة الصحة العالمية الدكتور سعيد أرناؤط، وأشار فيها إلى أن المسنّين ثروة وطنية ومورد اجتماعي مهم، وأن كبار السن يقدمون الكثير من المساهمات لمجتمعاتهم وأعضاء أسرهم، ويقومون بأعمال تطوعية، كما يشاركون بشكل نشط في قوة العمل، لافتاً إلى أن صحة المسنين تقاس بدورهم الوظيفي لا بمرضهم، وذلك باعتبار أن الصحة الجيدة والشيخوخة الناجحة هي القدرة على النشاط الوظيفي بشكل مستقل في وضع اجتماعي معين، إضافة إلى أن المسن يمثل نشطاً عقلياً واجتماعياً يمكن اعتباره متمتعاً بصحته حتى وإن كان يعاني من مرض مزمن.

«القوى العاملة» توافق على مقترح تطوير آليات إحلال القوى الوطنية

أيدت اللجنة الدائمة لدراسة المقترحات والابتكارات بوزارة القوى العاملة في سلطنة عمان، مقترح «تحسين وتطوير آليات إحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة»، والذي تقدمت به الباحثة في الشؤون الإدارية بدائرة اللجان القطاعية بالوزارة زينة بنت هلال الشامسية، وذلك خلال اجتماع اللجنة الدائمة السادس للعام ٢٠١٤م لدراسة المقترحات والابتكارات في وزارة القوى العاملة.

وتم تكليف صاحبة المقترح بحصر كافة القطاعات التي يمكن تطبيق مقترح الإحلال فيها وتقديم آليات تنفيذ تطبيقه.

وناقشت اللجنة في اجتماعها برئاسة رئيس اللجنة مدير عام المديرية العامة للتخطيط والتطوير سالم بن نصير الحضرمي، عدداً من المقترحات الواردة إلى اللجنة من بعض المواطنين والموظفين بالوزارة سعياً منها لتسهيل خدماتها للمستفيدين ودراسة المقترحات التي تصل اللجنة من قبل مختلف أطياف المجتمع المهتمين بالموضوعات المتعلقة بالقوى العاملة.

وإلى جانب مقترح الإحلال، تناولت اللجنة في الاجتماع، مقترحات عدة من بينها «مقترح إعداد كتيب يضم إنجازات وزارة القوى العاملة خلال الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥م)»، وهو مقترح قدمته رئيسة قسم التطوير بدائرة تقييم الأداء والتطوير سميرة بنت سعيد السيابية، حيث تمت مناقشة حيثيات المقترح والهدف منه والمتمثل في رصد ومتابعة كافة الإنجازات التي حققتها وزارة القوى العاملة بقطاعيها (العمل والتدريب المهني والتعليم التقني) وفي مختلف مجالات العمل، ورصد اللوائح والقرارات الصادرة لتطوير كل قطاع خلال الفترة المذكورة، بحيث يصبح الكتيب مرجعاً مهماً لجميع المهتمين والجمهور والمستفيدين بشكل عام وللوزارة بشكل خاص، كذلك يعتبر مرجعاً للمهتمين من داخل السلطنة كالجهات الحكومية والخاصة، ومن خارج السلطنة كالمنظمات الدولية والعربية وغيرها.

Isso-5.indd 20 11/18/14 11:24 PM

وزارة العمل: 20 % نسبة التقطير في القطاع الخاص

قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية القطري، الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، إن نسبة التقطير في القطاع الخاص بلغت ٢٠ في المئة، مشيراً إلى سعي الوزارة لزيادتها مستقبلاً إلى ٣٠٪ عبر برنامج مؤسسي متكامل داخل الوزارة التي تقوم بدورها في العمل على توفير وظائف بالقطاع الخاص».

وأضاف الخليفي، خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف اليومية الصدارة في قطر، أن هناك محاولات مستميتة من الوزارة والقطاع الخاص من أجل توفير وظائف للقطريين، الذين يمتلكون في النهاية حق قبول أو رفض الوظيفة المتاحة»، لافتاً إلى أن «القطاع الخاص امتلك زمام المبادرة بتقديم فرص توظيف للقطريين، خاصة قطاع البنوك الذي توسعت أعماله واستثماراته نتيجة نمو الاقتصاد القطري».

وأكد أن «قطر تعتمد على الاقتصاد الحر وآلية العرض والطلب، ولا يوجد في ظل هذا النظام الاقتصادي حد أدنى للأجور»، مشيراً إلى أن «هناك أفكاراً تتعلق بالرد على الحملات الخارجية الموجهة ضد قطر».

ولفت الخليفي إلى «أن الفترة المقبلة سوف تشهد عقد اجتماعات مع قيادات الصحف لبحث خطة مواجهة هذه الحملات»، وقال «ليس لدينا ما نخفيه، ونتعامل بمنطق الدفاع عن الوطن وحقه في حماية سيادته».

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

وقانون العمل المزمع إقراره قريباً، أوضح الخليفي أن تعديلاته «تضمن حقوق العامل المادية، حيث يشترط القانون أن يتم تحويل المرتب إلى البنك في نهاية الشهر».

وفيما يتعلق بأهمية القسم الذي يؤديه مفتشو إدارة تفتيش العمل بالوزارة، أوضح الخليفي أن المسؤولية الأخلاقية تستلزم أن يقسم هؤلاء الموظفون على احترام سرية وخصوصية الشركات الخاضعة لمجال أعمالهم، موضحاً أن «الضبطية القضائية التي يتمتع بها مفتشو الوزارة تجعل أسرار الشركات في أيدي هؤلاء المفتشين بما فيها من تعاقدات ومعاملات وملفات سرية ما يستدعي عدم تسرب هذه الأسرار، لذا ألزمنا مفتشينا وعددهم ٢٧٤ موظفاً بأداء القسم ضماناً لصيانة أسرار وتعاملات الشركات». وقال: «إن إدارة التفتيش بالوزارة تقوم بدورها في تجهيز وتدريب المفتشين على مهام أعمالهم حتى يكونوا على مستوى المسؤولية».

وحول نظام «خروج ودخول الوافدين»، أشار الخليفي إلى أن «(الخروجية) كانت مثار شكوى عالمية من دول الخليج العربي، ويتم تصنيفها بأنها نوع من العبودية والعمل الجبري».

وعن دور الوزارة في مواجهة ارتفاع أسعار خدمات مكاتب استقدام العمالة، قال الخليفي: «اجتمعت مؤخراً مع وفد من ممثلي مكاتب الاستقدام، وفتح اللقاء أفقاً جديداً لمعرفة طبيعة عمل هذه المكاتب ومشاكلها، خاصة فيما يتعلق بآليات الاستقدام وأسعاره، واطلعت على شكاوى ممثلي هذه المكاتب الذين ركزوا على مشكلات استقدام «الخدمة المنزلية»، وأكدوا أن أسعار الاستقدام في قطر لا تختلف كثيراً عن باقي دول الخليج».

وأضاف: «اتفقنا خلال اللقاء على عقد جلسات دورية مستقبلاً، وأسعى إلى إدخال وزارة التجارة والاقتصاد طرفاً في القضية لحماية المستهلك وتقنين الأسعار»، موضحاً أن «مفتشي العمل ليسوا غافلين عن مراقبة أداء مكاتب الاستقدام ومدى التزامها بأحكام القانون».

19% نسبة المتقاعدين في قطر بحلول 2020

قال أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة قطر، الدكتور مجدي عاطف محفوظ، إنه من المتوقع أن تصل نسبة المتقاعدين في قطر بحلول العام ٢٠٢٠ إلى ١٩,٨ في المئة من إجمالي السكان، مشيراً إلى أن دولة قطر تعتبر أكثر دول الخليج نمواً في زيادة أعداد فئة المتقاعدين، وهو ما يترتب عليه استحداث كيانات تنظيمية جديدة لتقديم خدمات وأنشطة تلبي متطلبات فئة المتقاعدين وتعمل على تنمية قدراتهم التكيفية مع المجتمع الذي يعيشون فيه.

وشدد محفوظ في حديثه خلال ندوة «المتقاعدين بعد سن الـ ٦٠» التي نظمتها إدارة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، على «ضرورة استثمار القدرات الموجودة لدى ما يصل إلى ثلث السكان في قطر من المتقاعدين وإدماجهم في المشروعات التنموية للدولة، وعدم النظر إليهم بطريقة سلبية على أنهم عالة على المجتمع أو استبعادهم اجتماعياً ما قد يؤثر عليهم نفسياً واجتماعياً».

وومن بنك قطر للتنمية تحدث مستشار التنمية في قطر للمشاريع، سلطان الكواري، بكلمة تناول فيها مبادرات البنك التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للمتقاعدين، وأشار إلى أن بنك قطر للتنمية ينخرط في مجموعة متنوعة من المبادرات، التي بنيت جميعها على الأهداف الاستراتيجية للبنك، والتي من شأنها أن تساعد في تنويع الاقتصاد في مجالات رئيسة منها التمويل المالي، وتنمية بيئة الأعمال للقطاع الخاص، وتأسيس صناعات قائمة على المعرفة، وبناء بنية تحتية للبحث والتطوير.

Isso-5.indd 21 11/18/14 11:24 PM

اليمن: دور المجتمع المدني غائب.. والاستثمار بحاجة إلى جرعات كبيرة في القوانين

قال وكيل الوزارة لقطاع التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، علي صالح عبدالله، إن منظمات المجتمع المدني غائبة عن نشاط الترويج للاستثمار وتحسين مناخه في اليمن، كاشفاً عن حاجة الاستثمار إلى دفعات وجرعات كبيرة في القوانين واللوائح والتسهيلات الممكنة، وإلى كفاءات وخبرات ومقدرات توفر الدفع اللازم.

وأضاف عبدالله أن الاستثمار في اليمن يعاني جموداً بسبب الأوضاع غير المستقرة وعدم وجود الحافز لدى المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين، مؤكداً أن دور الحكومة والدولة بشكل عام في هذا المجال ضعيف.

وأوضح أن «الإجراءات الرسمية لا ترتقي إلى مستوى ما نتطلع إليه من تحريك لدوران عجلة الاستثمار في البلاد، لحل جانب كبير من المشكلات الاقتصادية والتنموية التي يعانيها الاقتصاد الوطني»، لافتاً إلى أن «هذا الموضوع مازال وليدياً بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني».

وذكر عبدالله أن «هناك خمس منظمات مسمياتها استثمار وادخار موجودة في العاصمة صنعاء؛ ولكن نشاطها محدود للغاية، أو لا يكاد يكون موجوداً، وليس لدينا أي معلومات حول ما تحققه من تقدم في حملات حول الاستثمار، وكل الأمور في هذا المجال آمال وأمنيات لا غير».

كما أضاف أن «هناك جمعيات ومنظمات أهلية تعمل في المجال الخيري والتنموي، ولا تقوم بمهمة الترويج للاستثمار، لكنها تقوم بأعمال ذات طابع اقتصادي استثماري في إطار مصالحها العامة. وهناك جمعيات ومنظمات بالعشرات تشتغل في مجال التنمية بشكل عام».

وتابع عبدالله: إن المجتمع المدني معني بدرجة رئيسة بالترويج للاستثمار، مضيفاً أن «أي دور تنموي اقتصادي هو من مهام واختصاصات المجتمع المدني؛ ليساهم فيه مع بقية الأجهزة الرسمية في تحقيق التقدم اللازم، لافتاً إلى «إشكاليات كثيرة يعانيها المجتمع اليمني، أبرزها إشكالية البطالة، وأبرز الحلول لهذه المشكلة جذب الاستثمارات إلى البلد».

عبداللطيف: 90% من الاقتصاد اليمني صناعات صغيرة

قال مدير عام الصناعات الصغيرة في وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية اليمنية، عضو مجلس إدارة صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، المهندس علي عبداللطيف: «إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي عماد التنمية الاقتصادية، وتمثل الشريحة الكبيرة في البلد، إذا تم دعمها حقيقياً من كافة الجوانب الإدارية والمالية والفنية والتسويقية سوف تنمو وسينهض الاقتصاد»، مشيراً إلى أن ٩٠ في المئة من الاقتصاد اليمني هي صناعات صغيرة، ولكن نتيجة للوضع وعدم وجود الدعم المخصص لها تلاحظ ما نسبته ٥٠ في المئة هُمّش من هذا القطاع».

وأضاف عبداللطيف: «هناك توجه لوزارة الصناعة والتجارة لاستراتيجية المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر، والذي تمت المصادقة عليها بالقرار رقم ١٧٣ لعام ٢٠١٣م لدعم هذا القطاع وتحتوي على تسعة مكونات، منها المساعدات المالية (أي الدعم)، تنمية الأعمال، تأسيس حاضنات أعمال للشباب، دعم القطاع الزراعي والسمكي والسياحي، تشخيص الوضع الراهن، أيضاً تحدثت عن القطاعات الواعدة في الصناعة التي لها ميزة نسبية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد».

وتابع: «لدينا مشروع جديد تم دمجه بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهو مشروع نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية، هذا المشروع سيغطي شريحة كبيرة من المجتمع، وسيخفف العبء عن الموازنات العامة للدولة، كما سيوفر عيشة رضية للمواطنين في المناطق الريفية البعيدة الذي ليس فيها كهرباء، لدينا الآن نماذج تجريبية سيتم تنفيذها بواسطة صندوق تنمية الفرص في بعض المحافظات، وهذا من ضمن خطة التوعية والترويج للمشروع».

إلى ذلك يجمع خبراء اقتصاد على أن التمويل، ومناخ الاستثمار غير المواتي، وعدم وجود عمالة ماهرة ومدربة، وغياب الدراسات التي يمكن الاسترشاد بها للتطوير، فضلاً عن عدم تهيئة الجانب التشريعي، تعقيد إجراءات الحصول على القروض من مؤسسات الإقراض (البنوك) وارتفاع نسبة الفوائد المالية المقررة على تمويل هذه المشاريع وغيرها، أبرز المعوقات والتحديات الماثلة أمام قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن.

من جانبه، قال محافظ البنك المركزي اليمني، محمد عوض بن همام، إن «البنك المركزي اليمني عمل خلال الفترة الماضية على تطوير وإصدار الإطار التشريعي اللازم وبما يسمح بتأسيس بنوك متخصصة في التمويل الأصغر متلقية ودائع برؤوس أموال بسيطة بهدف زيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الائتمان لتمويل أنشطتها الاقتصادية»، بحسب وكالة «سبأ» الحكومية. ولفت بن همام إلى وجود مصرفين متخصصين للتمويل الصغير والأصغر كبداية ناجحة كبنك الأمل ومصرف الكريمي، وأنه تم منح ترخيص مبدئي لتأسيس مصرف إنجاز كابيتال للتمويل الأصغر الذي هو تحت التأسيس، مبيناً أن «البنك المركزي اليمني تلقى طلباً بتحويل وحدة التمويل الأصغر التابعة لبنك التضامن الإسلامي الدولي إلى بنك متخصص، وأن البنك يقوم حالياً بدراسة هذا الطلب».

Isso-5.indd 22 11/18/14 11:24 PM

أسمى آيات الشكر وعظيم الإمتنان نرفعها إلى

حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

وسمو

الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح

ولي العهد

وسمو

الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

بمناسبة استضافة دولة الكويت لأعمال الدورة الـ(٣١) لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء التنمية والشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سائلين المولى عز وجل أن يديم عليها نعمة الأمن والأمان

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الإجتماعية

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

Isso-5.indd 23 11/18/14 11:24 PM

اختتام المهرجان الخليجي الرابع للعمل الاجتماعي بالدوحة

الخليفي: استضافتنا للمهرجان تنـــ

اختتمت في مدينة الدوحة بدولة قطر فعاليات المهرجان الخليجي الرابع للعمل الاجتماعي، الذي استضافته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ نوفمبر ٢٠١٤. وضمت فعاليات المهرجان معرض لمنتوجات الأسر الخليجية المنتجة، إضافة إلى حلقة نقاشية حول الضمان الاجتماعي ومشكلاته في منطقة الخليج.

وكانت من أهم التوصيات التي خلص إليها المشاركون في الحلقة النقاشية هي اعتماد استراتيجية في الضمان الاجتماعي تقوم على تحديد الفئات القابلة للتأهيل والتدريب والتمكين في الاعتماد على ذاتها. كما أكد المشاركون أهمية العمل على تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي والقطاع الخاص بما يتيح تعاوناً مثمراً بغية الارتقاء بمستويات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر حرماناً من المخاطر التي تواجهها وتعمل على تعزيز قدراتها وإمكاناتها.

ودعا المشاركون إلى العمل على تطوير شبكة الربط الآلي بين كل الجهات المعنية بتقديم المساعدات الاجتماعية للفئات المستحقة، وعلى أن تكون بإشراف إدارة الضمان الاجتماعي في الدول الأعضاء المعنية بإجراءات النظر في طلبات المتقدمين للمساعدة، مشيرين إلى أهمية إعادة النظر في آليات وشروط منح معاش الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية ذات الصلة للفئات المستفيدة عدا فئتي (العجز والشيخوخة) بحيث يتم المنح وفق عقد محدد المدة وينتهي برفع قدرات المستفيد وتمكينه من الاعتماد على نفسه.

من جانبه، قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي في حفل افتتاح المهرجان، إن «استضافة دولة قطر للمهرجان الخليجي الرابع للعمل الاجتماعي ينبع من إيمان دولة قطر بأهمية العمل الخليجي المشترك ودعم كافة أوجه التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء تحقيقاً لتطلعات وطموح شعوب دول المجلس من جهة، ومن الإيمان العميق بالأدوار التنموية التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج من جهة أخرى»، مشيراً إلى أن «تأكيد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية على انعقاد مهرجان العمل الاجتماعي بشكل دوري يأتي انطلاقاً من اعتقاد الدول الأعضاء بأهمية العمل الاجتماعي في دعم مسيرة التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة».

وأوضح الخليفي أن «الغاية من هذا المهرجان هي التعريف بواقع العمل الاجتماعي في دول المجلس ومناقشة الصعوبات التي تواجهه، والعمل على إيجاد الظروف المناسبة لتكامله بهدف الوصول إلى مجموعة من الأسس والقواعد المشتركة التي تحكم العمل الاجتماعي في الدول الأعضاء والعمل على ترسيخ المساهمة الأهلية التطوعية ثقافة وممارسة وسلوكاً لدى أبناء المنطقة، إضافة لتهيئة الأرضية اللازمة لزيادة مجالات العمل الاجتماعي وتعميقه من خلال تبادل الخبرات والتجارب الرائدة التي يحتفي بها هذا المهرجان».

وأضاف أن «هذا المهرجان وأنشطته المصاحبة يأتي ترجمة حية لهذه التوجهات المتمثلة في معرض الأسر المنتجة ودورها في التنمية، وهي إحدى الآليات التي تعمل على استثمار الجهود الخلاقة للأفراد لإيجاد مصادر دخل لهم، من خلال الحلول والإمكانات التي تساعدهم في توفير الحياة الأفضل لهم ولأسرهم».

وأكد الخليفي أن «الحرص على تكريم شخصيات مرموقة ولها بصمتها الواضحة في العمل الاجتماعي في مجتمعات دول المجلس، يأتي ليعزز معاني الوفاء والعرفان والاعتراف بفضل الرعيل الأول من جهة ولإكساب فعالية التكريم هذه زخماً مضاعفاً من قيمتها المعنوية من جهة أخرى»، مؤكداً أنه «أمر يستحق الإشادة به كتوجه حضاري نحو تأطير النشاط المدني التطوعي وتعظيم إمكاناته وقدراته لمقابلة المستجد من تحولات وظواهر».

من جانبها، قالت رئيسة الدورة الحالية لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت، هند صبيح براك الصبيح، إن «مسيرة التنمية الاجتماعية المستدامة لن تمضي قدماً إلى غايتها المنشودة إلا بحشد كل الطاقات المجتمعية، وتكامل كل الجهود الوطنية التي يتطلب فيها نشاط الأهل والعمل الاجتماعي التطوعي في مساندة من الجهات الحكومية الرسمية في إطار من الشراكة الإيجابية الفاعلة في تنفيذ خططنا الطموحة للرقي لمجتمعاتنا».

وأشارت الصبيح إلى أن «فعاليات هذا المهرجان تتضمن مجالات العمل الاجتماعي في بنية حديثة قائمة على شراكة فاعلة من الجهود الأهلية والجهود الرسمية ومنها الحلقة النقاشية التي

Isso-5.indd 24 11/18/14 11:24 PM

ـــبع من إيماننا بالعمل الخليجي المشترك

تتناول بالدراسة والتقييم الضمان الاجتماعي ومشكلاته وتجارب دول مجلس التعاون»، لافتة إلى أن تكريم المهرجان لرواد العمل الاجتماعي لدورهم في النهوض بمسؤوليات العمل الاجتماعي والتواصل مع المواطنين وتناول مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم للمشاركة في جهودهم الذاتية في خدمة مجتمعاتهم، سيكون حافزاً قوياً لمزيد من الإيجابية الفاعلة في تحقيق الطموحات، حيث إن هؤلاء الرواد علاماتهم بارزة في ترسيخ ثقافة العمل التطوعي المنتج ومشاركة مجتمعية منشودة».

من جهته، قال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، عقيل أحمد الجاسم، إن «حرص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون على الاحتفاء برواد العمل الاجتماعي في المنطقة يأتي عرفاناً وتقديراً لما قدمته هذه الكوكبة من عطاء وجهد، حتى بات نكران الذات بالنسبة لهم أسلوب حياة وثقافة مجتمعية»، لافتاً إلى «أن تخصيص إحدى فعاليات المهرجان الخليجي للعمل الاجتماعي لتكريم شخصيات مرموقة أعطوا من وقتهم وجهدهم في تأسيس وتنمية وتطوير العمل التطوعي ما هي إلا محاولة متواضعة لتعزز معاني العرفان والاعتراف بفضل جهودهم التطوعية في خدمة المجتمع وتنميته».

وأكد الجاسم أن «وجود هذه النخبة من رواد العمل الاجتماعي في منطقة الخليج لهو مدعاة للفخر وهو ما يستحق الإشادة به كتوجه حضاري نحو تأطير النشاط المدني التطوعي وتعظيم إمكاناته وقدراته لمجابهة التحولات والمتغيرات المستجدة وتلبية الاحتياجات المتنوعة لفئاته وشرائحه وتقديم خدمات تقوم على جهة التنظيم والعلم والتخصص».

ودعا الجاسم إلى «دعم الأسر المنتجة وتمكينها وفتح الباب أمام قدراتها بوصفها من أهم المشروعات الاجتماعية والاقتصادية الصغيرة التي توظف طاقات الأفراد وتنمي لديهم حب العمل وتقدير الذات والاعتماد على النفس في طلب الرزق ومواجهة الحياة وأعبائها بما يخلق مجتمعاً منتجاً وعادلاً بين أفراده مع ضرورة الاهتمام والتركيز على تطوير نوعية التدريب المكثف لتحسين إنتاجية تلك الأسر والارتقاء بمستويات تلك المنتجات».

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة الهلال الأحمر القطري، الدكتور محمد بن غانم العلي المعاضيد، في كلمة ألقاها نيابة عن رواد العمل الاجتماعي، إن «هذا التكريم وما يعنيه هو أكبر من ذاتنا، فهو رسالة من قادتنا وحكوماتنا إلى شعوبنا، بأن هذه المنطقة تشهد معدلاً تنموياً لم يسبق له نظير في التاريخ، في عالم متغير يشكل تحدياً حقيقياً على مجتمعاتنا التي عليها أن تتأقلم بصورة إيجابية، محافظة على ثوابتها وتلاحمها وتراحمها».

وأكد أن مواجهة هذه التحديات لا تكون إلا بتضافر الجهود بين القادة والحكومات والمجتمع بمؤسساته الحكومية أو غير الحكومية وأفراده، وأن الدول لا تكون قوية إلا إذا كانت كل مكوناتها فاعلة وقوية ومترابطة، مشيراً إلى «أنها رسالة مفادها أن من يعمل في خدمة مجتمعه هو مقدر منا جميعاً».

وصاحَب المهرجان، معرض منتوجات الأسر الخليجية المنتجة للتعريف بأنشطة المؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في مجال دعم وتمكين الأسر المنتجة في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى التعريف بالصناعات والمنتجات البيئية التقليدية والعمل على تطويرها والإسهام في تنمية المنتجات المحلية في المجتمعات الخليجية.

وهدف معرض الأسر المنتجة إلى توثيق العلاقات وتبادل الخبرات العملية في مجال العمل بين مؤسسات العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون وتبادل المعلومات بين الأسر المنتجة.

وتضمنت فعاليات المهرجان حلقة نقاشية حول الضمان الاجتماعي ومشكلاته، إضافة إلى زيارات ميدانية استطلاعية للوفود المشاركة للاطلاع على التجارب والمشروعات الاجتماعية الرائدة في دولة قطر ولتحقيق فرص اللقاء وتبادل الخبرات بين المشاركين من دول مجلس التعاون.

يشار إلى أنه تمت إضافة أربع مسابقات في هذه النسخة من المهرجان، وهي مسابقة أفضل موقع إلكتروني لوزارات الشؤون الاجتماعية لدول الخليج، ومسابقة أفضل موقع للتواصل الاجتماعي (تويتر فيسبوك وإنستغرام)، ومسابقة أفضل رسالة اجتماعية مثل (فلم أو فلاش أو أغنية)، إلى جانب مسابقة أفضل بحث للضمان الاجتماعي على مستوى دول مجلس التعاون. وتشارك في هذه المسابقات وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج واليمن.

Isso-5.indd 25 11/18/14 11:24 PM

تبحث قضايا وملفات معيشية تمس حياة المواطن الخليجي

انطلاق الدورة الـ31 لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بالكويت

الاجتماع المشترك لمعالي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية في الدورة السابقة

تنعقد الدورة الحادية والثلاثين لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسط متغيرات فرضها العالم أفرزت تحديات كبيرة لجميع الشعوب، وما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا جزء من هذا العالم وليست بمعزل عن تلك التحديات. لذلك اختار مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون مناقشة قضايا وملفات معيشية تمس حياة المواطن الخليجي ومن المؤمل أن تخرج هذه الدورة الوزارية بتوصيات وقرارات تصب في صالح شعوب الخليج وتعزز من نماءها ورفعتها.

وتحقيقاً لتلك التوجهات يناقش مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحالية المنعقدة في دولة الكويت عدد من الملفات الهامة، كدراسة مرونة أسواق العمل وتنقل العمالة في أسواق العمل الخليجية، إضافة إلى بحث إشكاليات تشغيل الشباب في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون، كما سيبحث المجلس إمكانية اعداد دراسة حول الجهود في مكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر. إضافة إلى التقارير السنوية التي ترفع للمجلس من قبل المكتب التنفيذي والتي تتعلق بمتابعة تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في دول المجلس، والتقرير الخاص بنتائج أعمال فرق العمل الخليجية بشأن المبادرات الخليجية المشتركة. كما سيبحث المجلس التنسيق حول المسائل المطروحة على الاجتماعات العربية والدولية.

أما مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فمن المقرر أن يناقش حزمة من التقارير والمواضيع المتعلقة بالرعاية الاجتماعية وقضايا الأسرة، وقضايا الطفولة والناشئة، وموضوعات متعلقة بالإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، قضايا المنظمات الأهلية والتطوعية، ومواضيع متعلقة بكبار السن، والتعاونيات في منطقة الخليج.

وفي تفاصيل الملفات التي سيناقشها المجلس، من المقرر أن يطلع وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية في الدول الاعضاء على التقارير الخاصة بالدورة التدريبية في كيفية إعداد التقارير الاجتماعية في دول مجلس التعاون، والندوة الخليجية حول مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية بدول مجلس التعاون، والدورة التدريبية حول التخطيط الاستراتيجي لبناء قدرات العاملين في وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، والتقرير الخاص بالمهرجان الخليجي الرابع للعمل الاجتماعي.

أما في الموضوعات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية، فيبحث المجلس مسودة مشروع الاطار القانون للسياسات الاجتماعية في مجلس التعاون، والتقرير الإقليمي الخليجي الموحد حول المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالتعاون والتنسيق مع المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت. وبالنسبة للموضوعات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية يناقش المجلس تقريراً بشأن الحلقة النقاشية حول مراجعة أدوار ومهام قطاع الرعاية الاجتماعية ومجالاتها وسياساتها.

وفي سياق متصل، يطلع المجلس في الموضوعات المعلقة بالأسرة على نتائج ندوة التماسك الأسري الثالثة (حماية الاسرة في التجارب الدولية)، وتقرير اللجنة الفنية للمسؤولين في ادارات الارشاد الاسري في الدول الاعضاء، ويناقش الإطار العام النموذجي لقياس جودة مراكز الإرشاد الأسري وبرامجه في دول مجلس التعاون، ويناقش نتائج الحلقة النقاشية حول السياسات الاجتماعية للأسرة الخليجية.

وفيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة بالطفولة والناشئة يطلع المجلس على نتائج دورة تدريبية حول التقييم الشامل للأحداث الجانحين، والتقرير الخاص بالمؤتمر الخليجي حول التعامل مع الأيتام ومشكلاتهم وتطلعاتهم.

وفي بند الموضوعات المتعلقة بالإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، يطلع المجلس على التقارير الخاصة بالمهرجان المسرحي الثالث للأشخاص ذوي الإعاقة، ويبحث إعداد نموذج تقرير اقليمي خليجي حول الاعاقة في ضوء تقارير الدول الاعضاء، ومستجدات تحديث الدليل الموحد لمصطلحات الإعاقة والتربية الخاصة والتأهيل.

وفي جانب الموضوعات المتعلقة بالمنظمات الأهلية التطوعية، يبحث المجلس نتائج الورشة الحوارية حول واقع المنظمات الأهلية في التشريعات الخليجية، والملتقى الخليجي حول تقييم أداء المنظمات الأهلية في التنمية.

Isso-5.indd 26 11/18/14 11:24 PM

Saudi Ministry of Labor ready to Launch ((Working from Distance))

Dr Fahad Al Takhifi, the undersecretary of Ministry of Special Labor in the Ministry of Labor in the Kingdom of Saudi Arabia, said: "The ministry is preparing the launch of (working from distance) to be ready for application soon."

Al Takhifi added to the Saudi Economist that the necessary technology has been developed in collaboration with Takamol to monitor the work from distance for female employees. He added that there will be adequate inspections to the registered distance female workers to guarantee their rights for social security and GOSI.

Al Takhifi explained that the (working from distance) program is directed at female workers, and workers with special needs, as the program was designed to enable them to work conveniently from their homes. In addition, both employers and workers have obligations to keep, such as providing the required equipment to complete the job from the side of employers, and maintaining that equipment in good condition from the side of workers.

This program is going to help legalize and regulate distance workers, which is going to help female Saudis to participate in the work market more effectively.

GCC Guide for vocational classification and descriptions

(Kuwait – November 1014) The assigned technical committee concluded their work after their final session, in preparing the new unified Arabic – Khaleeji guide for vocational classifications and descriptions. The committee decided that the application of the Guide is going to be effective once the Guide is credited for a one year as a trial period. The committee explained that the trial period is necessary for the adopting members to observe and report any required changes, thus by the year 2015 the committee would be able to make needed amendments accordingly.

From his side the general manager the Council of Ministers of Labor and Ministries of Social Affairs in the GCC Executive Bureau, Mr. Aqeel Al Jassim, emphasized on the importance that the industrial and economical development in the Arab Gulf states has brought to the region, due to the new requirements in terms of trained professionals and experts to help steering the economy in the right way.

Al Jassim Added that the GCC constitutes a integral homogenous region, and that the GCC members are working on projects to develop and improve the economy. In Addition, Al Jassim explained the importance of keeping statistics and records in order to draw improvement plans based on scientific methods.

in the opening of the 41st Arab Labor conference ... Al Jassim

The conference represents most vivid picture of how three sectors of production in perfect cooperation

Mr. Aqeel Ahmed Al Jassim, the general manager of the executive office in the Council of Ministers of Labor and Ministers of Social Affairs in the GCC, has substantiated that: "The Arab Labor Conference represents the clearest picture of effective collaboration between the three sectors of production, and that the meeting also encourages valuable discussions between the parties that should promote for improvements in the region." The Conference was held in Egypt between 14th and 21st September, as his Excellency President Abdul Fatah Al Sisi hosted the event. Al Jassim expressed the importance of the continuation of holding these conferences to address and tackle all the pressing matters that Arab citizens might face during these hard economical and political times in the region. He also concluded that these conferences promote unity and solidarity between all the Arab countries.

Isso-5.indd 27 11/18/14 11:24 PM

Disability International Conference recommends establishment of national organizations for people with disabilities

The fourth International Conference on Disability and Rehabilitation was launched by his Highness Prince Salman ben Abdulaziz. Where important topics such as the importance of starting a national organization to protect the rights and provide for the needs of people with disabilities and to track the services provided for this group by governmental and social organizations.

The conference called for Prince Salman's Disability Research Organization to form a committee to apply the given recommendations within the time frame to establish development projects to improve the conditions of people with disabilities, their families, and their communities.

The conference also encouraged people from all walks of life to volunteer in these projects to help educate the society about the special needs of these people. In addition, the conference recommended following the international experience in engaging disabled people to participate in the work market, by having proper educational and rehabilitation programs to help them become functional in their communities.

The Council of Arab Ministers of Social Affairs approves 3 Bahraini Proposals

In their sixty fourth Regular Session, that was held in Egypt, the Council of Arab Ministers or Social Affairs has approved three proposal by the Kingdom of Bahrain recently.

The council has decided to grant the Royal Charity and Philanthropy Organization in Bahrain the executive role of providing support that the Arab Social Work Fund is organizing for Gaza and other Arab states in turmoil. The council also decided to form a committee of high ranked officials to monitor the flow of the procedures scheduled to take place in the region and to issue a study to support projects and record their successful experiences.

In addition, the council praised the Kingdom of Bahrain's initiative to conduct training and teaching programs that promote unity amongst Arab people. Supporting small family businesses and incorporating small businesses as a major source of the regional economy was also one of the approved suggestions provided by the Kingdom.

Dr Fatima Mohammed Al Bulushi, the Minister of Social Development, headed the Bahraini delegation. The Session touched on critical matters in the region, such as providing aid for Palestine.

Isso-5.indd 28 11/18/14 11:24 PM

Al Shatti: Disabled Organization on the verge of a new era

Mr. Tariq Al Shatti, the head of the General Organization of People with Disabilities, has confirmed that the work in the organization is witnessing a watershed, as these are very critical moments, stressing the importance of following the guidelines for each procedure the organization takes.

Mr. Al Shatti added that the new work strategy is based on law 8 / 2010 which complies with the message and vision of the organization. As these are the final stages to be on track with the plan for improving the conditions of the people with special needs in Kuwait. He described the coming period as a new era that the Organization is running on a predetermined schedule to meet their deadline on time.

Additionally, Al Shatti added that there are specialized committees to determine the types of disabilities and what legal obligation the organization is responsible for towards the beneficiaries. He concluded that it is essential that they benefit from western countries such as the American and European experiences in tackling this important issue.

5000 visitors in the second Women and Labor Exhibition

The second Women and Labor Exhibition had concluded the event "Opportunities and Options" which was organized by the ministry of labor in collaboration with the Supreme Women Council; under the kind sponsorship of her Royal Highness Princess Sabika bent Ebrahim Al Khalifa, the wife of the king. The event attracted a big number of private sector organizations to participate, and thousands of female job seekers to visit.

The exhibition was held between the 21st and 23rd October 2014, during which more than 5000 visitors attended the event. Visitors were introduced to more than 80 organizations from the private sector and probed the advantages and incentives offered by those organizations.

The event was successful at achieving its goals to hire a group of job seekers on the site. The conference's success reinforces the aims of such events sponsored by the government to offer the citizens decent jobs that suit their abilities and aspiration. Many high ranked official displayed immense interest in the event, while it was reviewed by more than 300 visitors who answered questionnaires prepared by the ministry of labor to measure the success of the exhibition.

96% of Kuwaiti Nationals Work in Government Sector

Faris Al Enzi, the head of the Small Business Authority in Kuwait, has confirmed that small business in the county has become an "endowment", explaining that there is a huge support for those projects from the Government.

Al Enzi added in a symposium titled (The most important services provided by Restructuring to small businesses) that: "The concentration of small business should be addressed because of the unique nature of the demographic structure in Kuwait where the Kuwaiti nationals barely reach 27% of the total population in the country." He added "that 96% of Kuwaitis work in the Government and Public sectors whereas only 4 % work in the Private sector. In addition, the national economy is dependent on oil trade as a single source of income."

Al Enzi ended with the note that "Restructuring" is not going to clash with the work of other government support for small businesses, and it's going to provide salaries for business owners and offer free workshops for three years.

Isso-5.indd 29 11/18/14 11:24 PM

Alroomi: 4 Billion Dirham shares in cooperative societies' participants

Ms Maryam Mohammed Khalfan Alrumi, the minister of Social Affairs, has revealed that the number of the participants in the cooperative societies exceeded 65 thousand, and the shares of participants reached 4 billion and 345 million Dirham. The cooperative societies play a major role in improving the conditions of the districts where they operate, according to Ms Alrumi; affirming that the cooperative societies in GCC members have high standards of being organized, functional, and effective. The cooperative societies in the GCC possess adequate capabilities in terms of the size of capital, legal reserve, sales value, and the number of members.

Ms Alrumi has commended the major role that the cooperative societies has been playing throughout the past decades and the prompt and unexpected evolution those societies have witnessed. She explained how their importance has increased with the unfortunate economical crisis the entire globe suffered from in the last decade, and how those societies managed to survive almost unaffected. The cooperative societies serve the communities and were created to help the people and their families, Alrumi added, and the goal of those societies is to improve the life conditions of the people around it.

Asserting their commitment to improve conditions of migrant laborers

Emirates: ((Human Rights Watch)) deliberate sentimental exaggerations

In a statement about the recent bulletin by the Human Rights Watch, The United Arab Emirate accused the report to be biased and disproportionate. According to the Emirates, the report focused on a tiny percentage of the migrant workers, and the findings are overstated, but it does not represent the conditions of all of the migrant workers. Emirates also pointed out that the Human Rights Watch has had a history of embroidered and biased reports, which can be destructive and counterproductive.

Ms Amena Al Muheeri, the head of the Human Rights Department in the Ministry of Foreign Affairs explained: "the picture portrayed by (Human Rights Watch) does not project the general condition of the migrant workers in Emirates, as the UAE offers opportunities to people from 200 different nationalities, and based on that, the country exerts continuous efforts in improving the conditions and defending the rights of the migrant workers. However, there are isolated incidents to which the concerned authorities might not be aware of due to the enormous size of migrants, yet authorities are in constant action to address those problems.

Isso-5.indd 30 11/18/14 11:24 PM

The Council of Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs in the GCC states holds its thirty first session in Kuwait, at a time of regional and international changes in the variables that affect the work market and workers conditions directly. Those changes affect the entire GCC region equally due to their similarities in terms of location, recourses, and culture.

We hereby address the most pressing matters in the region today, along with recommendations to tackle and resolved these issues, starting with monitoring the work of the projects made to help increase employment opportunities for the GCC nationals, along with many other pressing matters.

The world has not secluded the GCC states from the economical challenges, and we are obligated to deal with the difficulties in a professional and scientific approach, to enable us to maintain unity and prosperity in the region.

Executive Bureau participated in the second forum of Cooperatives

Strengthening the operations of the cooperatives is essential for a modern society

The general manager of the Executive Bureau in the Council of Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs in the GCC states participated in the opening of the second Gulf Cooperative Forum in Abu Dhabi in the UAE. The Forum concluded its last events titled “Cooperatives in the light of international experiences” on the 23rd of October 2014.

From his side the General Manager, Mr. Al Jassim, said: “strengthening the role of the cooperatives in the economy plays a major role in developing and improving the conditions in the GCC states, because of the importance it has to promote unity between citizen in all economical, political, and social aspects.”

Al Jassim commended the western and developed countries experiences in this regard, emphasizing that the goal of the cooperatives should not be profit, but should be providing the communities with aid to reduce the level of poverty in the region.

From her side Ms. Al Rumi, the Minister of Labor in the UAE, added that “the cooperatives have played a major role to repair the damages caused by the latest financial crisis around the globe.”

Al Jassim: GCC committee discuss forced labour protocol

The Saudi Economist news paper has quoted the general manager of the executive office for the Ministry of Labor and the Ministry of Social Affairs in the GCC, saying: “The Council has recently formed a committee to set integral standards for the Forced Labor convention” adding “The committee takes responsibility to project the concerns and opinions of the GCC members regarding this supplementary tool, as amendments have been applied on the protocol to ban all kinds of forced labor”

On the other hand Al Jassim explained to the Economist that there are no international obligations or treaties that compel any country to offer the naturalization of the whole or part of the migrant workers, and that it is undisputedly a sovereign matter whether to give the nationality to workers, who he described as temporary contract workers. Finally, Al Jassim addressed the controversy around alleged labor law violations in the gulf, saying, that there are certainly some isolated incidents here, however, the authorities are working on providing protection to all of the people, citizens and migrants alike.

Isso-5.indd 31 11/18/14 11:24 PM

Work & Development

Issued by the Executive Bureau of the Council of Ministers of Labour and the Council of Ministers for Social Affairs and the Gulf Cooperation Council for the Arab Gulf States - Nov 2014 - ISSN: 2210-18000

GCC labour & Social affairs 31st meeting in Kuwait

Amidst global challenges that affected the Arabian Gulf States and the region, The Council of Ministers of Labor and Social Affairs Launches its 31st conference in Kuwait. Needless to say, GCC states are but part and parcel of the world, which cannot be put in isolation from it. Therefore, the Council has chosen to address the issues that affect the citizens in hope that the outcome of the session is going to provide solutions and decisions to improve the living conditions of the people in the region.

GCC committee discuss forced labour protocol

Alroomi: 4 Billion Dirham shares in cooperative societies' participants

Isso-5.indd 32 11/18/14 11:24 PM